



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل ط1:

مذكرة تخرج ، ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، تخصص : العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في
الجزائر – دراسة حالة

تحت إشراف الدكتور:

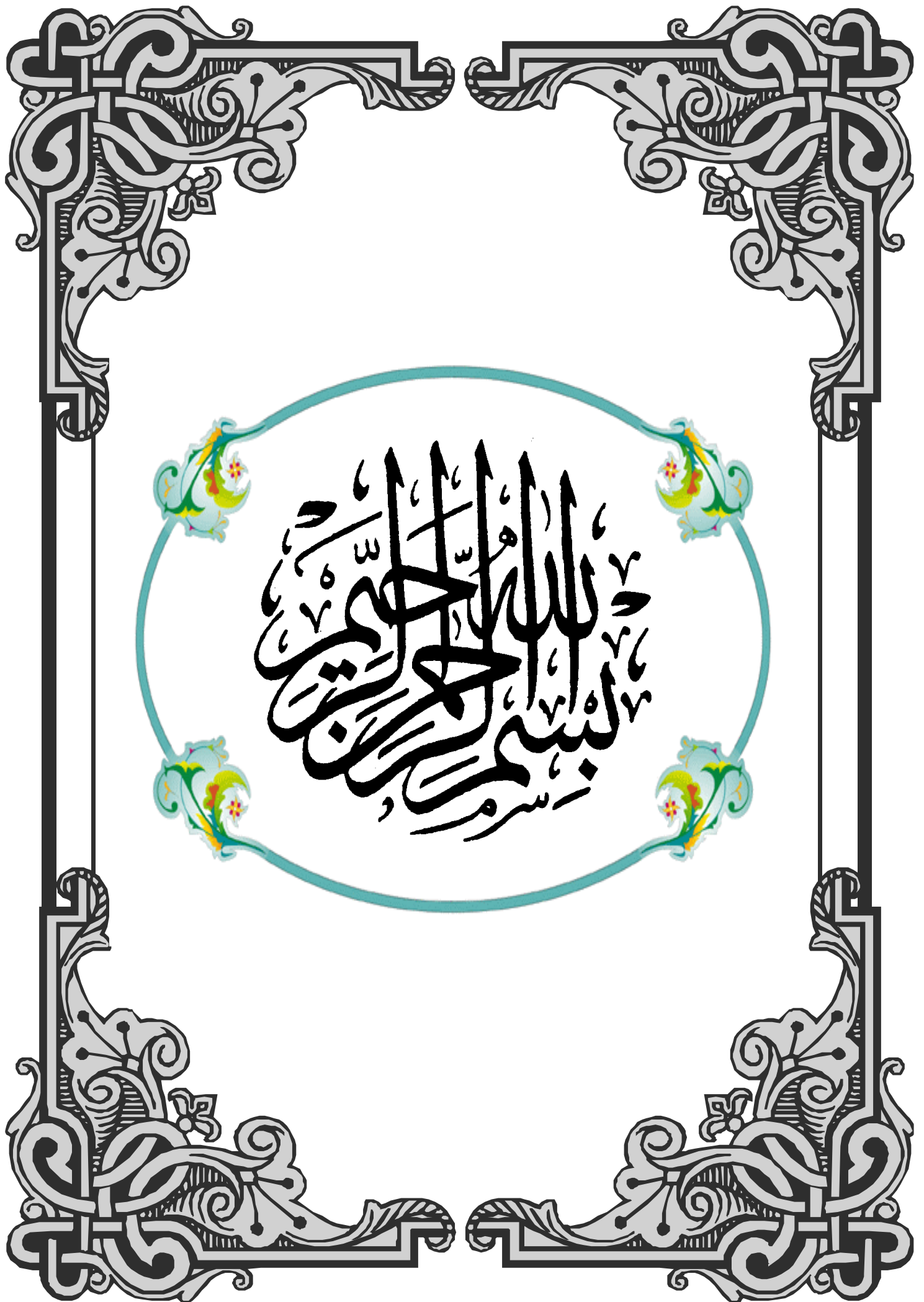
_ د. زيتوني كمال

من إعداد الطالبة :

_ لوصيف نسرين

السنة الدراسية:

2025-2024



شكر و عرفان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بكلّ ما أوتيت من فخرٍ لرفع لکم جميعاً أجمل باقات الحب
والثناء والشكر على ما قدمتموه وتقدموه في سبيل عملکم.

كما أنکم تحرصون دائماً على أفضل أداء وأحسن نتائج،
وهذا يُعطيني دفعةً كبيرةً باتجاه النجاح والعمل المستمر .

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وأنتم جميعاً تستحقون
الشكر والثناء، فلولاکم لم تكن مؤسستنا لتصل إلى أفضل
المراتب، ولولا جهودکم لما كان للنجاح أي وصول، ولما تحققت
الأهداف، فأنتم أساس رفعة هذه المؤسسة وأساس تقدمها،
وأنتم من يحمل شعلة النجاح والتطور..

فشكراً لکم وإلى الأمام دائماً.

إهداء

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل “وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ” سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم): ”من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه” (رواه أبو داود).
وأثني بالأخص ثناءً حسناً على العائلة الكريمة.

وأيضاً وفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف صاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.

ولا أنسي أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من قام بتوجيهنا طيلة هذه الدراسة .

فهرس المحتويات

	إهداء
	شكر وعرفان
	ملخص
	فهرس المحتويات
	المقدمة
الفصل الأول : التأمين والتنمية الإقتصادية	
	تمهيد
	المبحث الأول : عموميات حول التأمين
	المطلب الأول : تطور نظام التأمين ومفهومه
	المطلب الثاني : مبادئ التأمين وخصائصه
	المطلب الثالث : أنواع التأمين
	المبحث الثاني : أساسيات تحول التنمية الإقتصادية
	المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية
	المطلب الثاني : متطلبات التنمية الإقتصادية
	المطلب الثالث : أهداف التنمية الإقتصادية ومعايير قياسها
	المبحث الثالث : علاقة التأمين بالتنمية الإقتصادية
	المطلب الأول : الدور الاقتصادي للتأمين
	المطلب الثاني : الدور الإجتماعي للتأمين
	المطلب الثالث : علاقة التأمين ببعض المؤشرات الإقتصادية
	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : دراسة حول نشاط التأمين والتنمية الاقتصادية في الجزائر	
	تمهيد
	المبحث الأول : عموميات حول قطاع التأمين

	المطلب الأول : تطور قطاع التأمين في الجزائر
	المطلب الثاني : شركات التأمين في الجزائر
	المطلب الثالث : منتجات التأمين في الجزائر
	المبحث الثاني: تحليل أداء التأمين والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2021
	المطلب الأول : تطور إنتاج التأمين
	الفرع الأول : حسب الشركات
	الفرع الثاني :حسب الإنتاج
	الفرع الثالث: حسب التعويضات المالية
	المطلب الثاني : تطور إنتاج إعادة التأمين
	نتائج تحليل الفرضيات
	الإستنتاج والتوصيات
	خلاصة الفصل
	الخاتمة
	قائمة المراجع

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة قطاع التأمين في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مع التركيز على تطور أدائه خلال الفترة (2019-2021). اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية والإحصائية لشركات التأمين، وتقييم تأثيرها على الاقتصاد الكلي من خلال مؤشرات مثل حجم الأقساط، التعويضات المدفوعة، ومعدل اختراق التأمين. حيث أظهرت النتائج أن قطاع التأمين شهد نمواً مطرداً في حجم نشاطه، حيث ارتفع رقم أعمال التأمين المباشر من 137.7 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 144.7 مليار دينار في 2021. كما ساهم القطاع في توزيع الأعباء المالية عبر منتجات تأمينية متنوعة، ودعم الاستثمار في مشاريع تنموية. ومع ذلك، فإن معدل اختراق التأمين ظل منخفضاً (0.77% في 2021)، مما يشير إلى محدودية تأثيره مقارنة بإمكاناته.

الكلمات المفتاحية: التأمين، التنمية الاقتصادية، الجزائر، إعادة التأمين، الاستثمار، معدل الاختراق، التعويضات المالية.

Abstract

This study aims to analyze the contribution of the insurance sector to economic development in Algeria, focusing on its performance evolution during the period (2019–2021). The study relied on analyzing financial and statistical data of insurance companies and evaluating their impact on the macroeconomy through indicators such as premium volume, paid compensations, and insurance penetration rate. The results showed that the insurance sector experienced steady growth in its activity, with direct insurance turnover increasing from 137.7 billion Algerian dinars in 2018 to 144.7 billion dinars in 2021. The sector also contributed to distributing financial burdens through diverse insurance products and supported investments in developmental projects. However, the insurance penetration rate remained low (0.77% in 2021), indicating its limited impact relative to its potential.

Keywords : Insurance, Economic Development, Algeria, Reinsurance, Investment, Penetration Rate, Financial Compensation.

المقدمة

مقدمة

يُعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للأنظمة المالية والاقتصادية الحديثة، حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار المالي، وإدارة المخاطر، وحماية الأفراد والمؤسسات من التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة. وفي الجزائر، يشكل هذا القطاع حلقة وصل حيوية بين الادخار والاستثمار، مما يجعله أداة فعالة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة .

لقد مر قطاع التأمين في الجزائر بتحويلات كبرى منذ الحقبة الاستعمارية، حيث كان يخضع لسيطرة الشركات الأجنبية، إلى مرحلة التأمين بعد الاستقلال، ثم الانتقال التدريجي نحو تحرير السوق في تسعينيات القرن الماضي، مما أفسح المجال أمام دخول القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. وقد ترافق هذا التطور مع تغييرات تشريعية وهيكلية عميقة، بهدف مواكبة المتطلبات الاقتصادية المتزايدة وتعزيز كفاءة السوق .

وفي ظل التحويلات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها الجزائر، من تنوع مصادر الدخل إلى تبني سياسات تنموية مستدامة، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع نشاط التأمين في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل تطوره التاريخي وهيكله الحالي، واستعراض أهم المنتجات والخدمات التي يقدمها، مع تقييم أدائه ومدى ارتباطه بالمؤشرات الاقتصادية الكلية. وهذا للإجابة على سؤال جوهري :

كيف يساهم لقطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

تنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد في تفكيك أبعاد الموضوع

الأسئلة الفرعية:

كيف يساهم قطاع التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ما هو دور قطاع التأمين، وما هي الآليات التي يعتمد عليها ؟

ما هي وسائل وآليات التأمين لتمويل التنمية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة:

يساهم قطاع التأمين بشكل فعال في دفع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1. يساهم قطاع التأمين في توزيع الأعباء المالية الناتجة عن المخاطر بين الأفراد المعرضين لأخطار متشابهة.
2. تعتمد التنمية الاقتصادية على موارد متنوعة، أبرزها الادخار، عائدات الضرائب، والتمويل التضخمي.
3. يشكل قطاع التأمين في الجزائر مصدراً تمويلياً مهماً من خلال استثمار مدخراته في مشاريع تنموية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- تم اختيار هذا الموضوع استناداً إلى مجموعة من الاعتبارات التي نوضحها فيما يلي:
- يُعد قطاع التأمين من المجالات الحيوية التي تستحق البحث والدراسة، نظراً للدور البارز الذي يلعبه في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الاهتمام المتنامي الذي يحظى به على مستوى دولي، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، ومن بينها الجزائر.
 - تُعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع المحورية التي تنال اهتماماً واسعاً في مختلف دول العالم، لما لها من تأثير مباشر على تحسين مؤشرات الرفاهية وجودة الحياة، وهو ما يجعل من دراستها ضرورة ملحة، لاسيما في السياق الجزائري.
 - الاهتمام الشخصي بموضوع التأمين، والتخصص العلمي في هذا المجال هما الدافع الأساسي للإحادة ومعرفة الدور الذي يلعبه قطاع التأمين وعلاقته بتنمية اقتصادية، وتقييم الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في هذا الإطار.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث يُعد التأمين من أبرز المواضيع الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين، لا سيما في الفترات الأخيرة، نظراً لطبيعته المركبة وأثره المباشر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد الاجتماعي، يسهم التأمين في الحد من تبعات المخاطر التي قد تواجه الأفراد والمؤسسات، من خلال توفير تغطية مالية عند وقوع الحوادث أو الكوارث. أما على المستوى الاقتصادي، فيُنظر إلى التأمين كآلية فعّالة للادخار وتعبئة الموارد المالية، ما يجعله أداة تمويلية مهمة تدعم الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى دفع عجلة التنمية، وتقليل معدلات الفقر، من خلال استغلال رؤوس الأموال في مشاريع منتجة تعود بالنفع على الفئات الهشة داخل المجتمع.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- إبراز الدور الذي يؤديه التأمين في التخفيف من حدة المخاطر، مع مقارنته بوسائل واستراتيجيات إدارة المخاطر الأخرى المعتمدة في البيئة الاقتصادية؛
- التعرف على الأنشطة والخدمات التي تقدمها شركات التأمين، وتقدير مدى إسهامها في الاقتصاد الوطني، خاصة من حيث تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار؛
- التعرف على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال التركيز على أهدافها، وآليات تمويلها، ومدى مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي؛
- التعرف على أثر قطاع التأمين على وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر، ومدى قدرته على دعم التنمية المستدامة وتحقيق التحول الاقتصادي المنشود.

المنهج المعتمد في الدراسة

تم الاستناد في هذه الدراسة إلى **المنهج الوصفي التحليلي**، نظراً لملاءمته لطبيعة الموضوع قيد البحث، إذ يتيح هذا المنهج فهماً عميقاً لمختلف الظواهر المرتبطة بقطاع التأمين والتنمية الاقتصادية. ويعتمد هذا التوجه على جمع المعلومات والبيانات الإحصائية ذات الصلة، ثم تحليلها بطريقة موضوعية ومنهجية، بما يسمح برصد الاتجاهات القائمة وتفسيرها في سياقها الزمني والمكاني، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تدعم الفرضيات المطروحة وتُجيب عن تساؤلات الدراسة.

حدود الدراسة

• **الحدود الزمنية:** اقتصر المجال الزمني لهذه الدراسة على تحليل تطور قطاع التأمين ودوره في دعم التنمية الاقتصادية خلال فترة تمتد لخمس سنوات، انطلاقاً من سنة 2018 إلى غاية سنة 2022، وذلك بهدف تتبع التحولات التي شهدتها القطاع خلال هذه المرحلة ومدى انعكاسها على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة :

1_ وهابي إلهام و قريد أيمن(2022) ، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر ، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، ماستر.

"هدفت هذه الدراسة إلى توضيح قطاع التأمين كقطاع خدماتي حيوي له دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلال ما توفره شركات التأمين للأعوان الاقتصاديين من قدرة على مواجهة المخاطر والتقليل منها. في هذا الصدد شهد قطاع التأمين في الجزائر العديد من التطورات التي عكست رغبة الدولة في تنمية هذا القطاع، وبذلك الزيادة في التنمية الاقتصادية. كما توصلت الدراسة إلى أن تطوير قطاع التأمين ينعكس إيجاباً على دعم الحياة الاقتصادية

وتعزيز التنمية، وذلك عبر تعزيز ثقافة التأمين وتعميمها، مما يؤدي إلى تطور أكبر في الخدمة التأمينية المقدمة .

2_ لعرايسية إبتسام، كشتي حسين، صغايري وفاء (2019)، مساهمة سوق التأمين في دعم التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 - جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، ماستر.

"تهدف هذه المذكرة إلى قياس مدى مساهمة سوق التأمين الجزائري في دعم عناصر التنمية الاقتصادية الوطنية. انطلقت الدراسة من فرضية أن للتأمين دورًا محوريًا في تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي. اعتمد البحث على تحليل مؤشرات أداء سوق التأمين (كالكثافة التأمينية ومعدل الاختراق)، ودراسة تطور الإنتاج التأميني وتركيبه المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين خلال الفترة 2013-2014، كما تطرق إلى أبرز المعوقات التي تواجه تطور السوق واستراتيجيات تعزيز دوره التنموي .

3_ بوسبع محمد أمينة و أعراب عبد الحق(2015) ، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، جامعة البويرة، كلية العلوم التجارية (ماستر).

"هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور قطاع التأمين في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال ما يوفره من أدوات لإدارة المخاطر، تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات. اعتمد البحث على استبيانات لمديري شركات التأمين وبيانات مؤشرات أداء القطاع خلال 2010-2014، وتوصل إلى أن تطوير البنية التحتية للتأمين وتعزيز الرقابة يُسهمان في زيادة المدخرات الوطنية وتحفيز النمو الاقتصادي بفعالية أكبر."

4_ حمودي صلاح الدين(2021) ، مساهمة شركات تأمينات الأضرار في تمويل الاقتصاد الجزائري سنة 2016-2018، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (ماستر).

"تناولت الدراسة مساهمة شركات التأمين على الأضرار كمنشآت رئيسية في تحصيل أقساط كبيرة واستثمارها في التنمية المحلية، مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. واستعرض البحث المخاطر المرتبطة بهذا النشاط ودوره في تمويل الاقتصاد الجزائري داخليًا، من خلال دراسة حالة شركة التأمينات على الأضرار بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للرقابة".

5_ عبد الوهاب موسى و لكحل عديش (2018)، دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني - دراسة حالة الجزائر، جامعة عبد الحميد بوسوف - مركز مليّة (ماستر علوم التسيير).

"ركزت الدراسة على دور شركات التأمين في تعزيز النمو الاقتصادي عبر توفير الضمانات للمستثمرين وحماية المشاريع من المخاطر، إضافة إلى تعبئة الموارد المالية واستثمارها في القطاعات الإنتاجية. استخدم البحث منهج دراسة الحالة وتحليل البيانات المالية لعدد من الشركات الوطنية للفترة 2015-2017، وخلص إلى أهمية الانتقال نحو التأمين التكافلي وتطوير آليات الرقابة لتعميق مساهمة القطاع في التنمية".

الفصل الأول

– التأمين والتنمية الاقتصادية –

تمهيد

المبحث الأول : عموميات حول التأمين

المطلب الأول : تطور نظام التأمين ومفهومه

المطلب الثاني : مبادئ التأمين وخصائصه

المطلب الثالث : أنواع التأمين

المبحث الثاني : أساسيات تحول التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : متطلبات التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها

المبحث الثالث : علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للتأمين

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للتأمين

المطلب الثالث : علاقة التأمين ببعض المؤشرات الاقتصادية

خلاصة الفصل

تمهيد

منذ فجر التاريخ، سعى الإنسان إلى إيجاد أفضل السبل التي توفر له الأمان والاطمئنان من المخاطر التي تهدد حياته وممتلكاته وأسرته. في البداية، اعتمد على مبدأ التضامن والتكافل داخل القبيلة أو الأسرة كوسيلة للوقاية من هذه الأخطار، كما لجأ إلى الادخار لتوفير الموارد في أوقات الرخاء لاستخدامها في أوقات الشدة والظروف الصعبة. ومع ذلك، أدرك الإنسان مع مرور الوقت أن هذه الوسائل التقليدية ليست كافية لمواجهة الآثار المدمرة للكوارث، سواء تلك التي تحدث بفعل الطبيعة أو بفعل الإنسان نفسه.

لذلك، تطورت فكرة البحث عن الأمان إلى مرحلة أكثر تقدمًا، حيث لجأ الإنسان إلى نقل أعباء المخاطر إلى طرف آخر، وهو ما يُعرف اليوم بـ"عملية التأمين". هذه العملية أصبحت أداة أساسية لتوفير الحماية والاستقرار، مما ساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير بيئة آمنة للأفراد والمؤسسات لتحقيق النمو والازدهار.

المطلب الأول: تطور نظام التأمين ومفهومه

نظام التأمين في صورته الحديثة هو نتاج تطور طويل رافق تقدم المجتمعات البشرية منذ العصور القديمة. في هذا المطلب، سنتناول نشأة وتطور نظام التأمين، وتعريفه، والأطراف المشاركة في عملية التأمين، بالإضافة إلى أقسامه الرئيسية.

الفرع الأول: نشأة وتطور التأمين

يعتبر مصطلح "التأمين" حديثاً نسبياً، حيث لم يكن معروفاً أو مسجلاً في الوثائق قبل العصر الحديث. ومع ذلك، كانت هناك أفكار وممارسات تعبر عن مفهوم التأمين، مثل التعاون والتضامن والتخطيط لمواجهة المخاطر المحتملة، حيث كانت الأسرة والمجتمعات تشارك في تحمل أعباء الأضرار.

تعود جذور فكرة التأمين إلى الحضارات القديمة. فقد أشارت بعض المصادر إلى أن قدماء المصريين كانوا أول من عرفوا فكرة التأمين¹، حيث شكلوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى تتكفل بمراسم الدفن بدلاً من أسرة المتوفى، مقابل اشتراكات سنوية يدفعها الأعضاء خلال حياتهم. هذه الممارسة تشبه إلى حد كبير نظام التأمين على الحياة في العصر الحديث.

كما تجسدت فكرة التأمين في خطة سيدنا يوسف عليه السلام خلال الحضارة الفرعونية، حيث تم تخزين القمح في سنوات الرخاء لمواجهة سنوات الجفاف اللاحقة، مما يعبر عن التخطيط المسبق لمواجهة المخاطر المستقبلية.

في الحضارة الصينية، ظهرت فكرة التأمين من خلال التعاون التبادلي بين التجار، حيث كان يتم توزيع مخاطر نقل البضائع عبر الأنهار على عدة سفن. إذا غرقت إحدى السفن، يتم تقاسم الخسائر بين التجار، مما يقلل من الأضرار الفردية².

¹ مختار الهانس. ابراهيم عبد النبي حمودة. مقدمة مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق. الدار الجامعية، مصر. 2000، ص57.

² معراج جديدي ، محاضرات في قانون التأمين الجزائري - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2005. ص 6-7.

عرف الرومان¹ أيضًا نوعًا بدائيًا من التأمين يُسمى "القرض البحري" أو "قرض المخاطرة الكبرى"، حيث كان المقرض يمنح مالك السفينة مبلغًا من المال مقابل فائدة مرتفعة. إذا وصلت السفينة سالمة، يحصل المقرض على القرض مع الفوائد، أما إذا لم تصل، يفقد المقرض المبلغ. ومع تحريم الكنيسة للفوائد، ظهر نظام جديد يشبه التأمين الحالي، يتمثل في عقد بيع معلق يتضمن شرط الفسخ، حيث يتفق المشتري على شراء السفينة والبضاعة إذا لم تصل سالمة².

يعود أول تطبيق لعقود التأمين إلى عام 1347 في مدينة جنوا الإيطالية، حيث تم إبرام عقد تأمين على حمولة سفينة تُدعى "سانتا كلارا" متجهة من جنوا إلى مايوركا بإسبانيا³. أما فيما يتعلق بالتأمين البري، فقد تأخر ظهوره حتى القرن السابع عشر، حيث ظهر أولاً في شكل تأمين ضد الحريق بعد الحريق الكبير الذي دمر جزءًا كبيرًا من لندن عام 1666، مما أدى إلى إنشاء أول شركة تأمين ضد الحرائق في إنجلترا عام 1667. ومنذ ذلك الحين، انتشرت شركات التأمين في أوروبا وأمريكا⁴.

أما التأمين على الحياة، فقد تأخر ظهوره بسبب اعتباره في البداية عملاً منافياً للأخلاق وشكلاً من أشكال المقامرة على حياة الإنسان. ومع تطور الإحصاءات المتعلقة بالوفيات في القرن الثامن عشر⁵، أصبح من الممكن تحديد أقساط التأمين على أسس علمية، مما أدى إلى ظهور شركات التأمين على الحياة، مثل الشركة الفرنسية "Compagnie Royale d'Assurance" عام 1687.

¹ Chantal Russo. De l'assurance de responsabilité à l'assurance directe. Dalloz. France. 2001. P 13.

² Messaoude Boualem Tafiani, Les assurances en Algérie étude pour meilleure contribution à la stratégie de développement, office des publications universitaires, Algérie, 1987, p11

³ مختار الهانس. ابراهيم عبد النبي حمودة. مقدمة "مبادئ" مين بين النظرية و التطبيق. مرجع سبق ذكره. ص 57.

⁴ محمد حسن قاسم. محاضرات عقد التأمين. الدار الجامعية للطباعة و النشر. لبنان. د ت. ص 23.

⁵ Picard Maurice et Besson André. Les assurances terrestres en droit français. Tomel. édition. Librairie générale de droit et jurisprudence. France. 1975. P 3.

ثم برز التأمين الاجتماعي كوسيلة تهدف إلى حماية الطبقة العاملة من الأخطار التي قد تؤدي إلى خسائر مالية في حال تحققها، مثل أخطار الشيخوخة، العجز، الوفاة، المرض، إصابات العمل، والتعطل عن العمل. وقد ارتبط ظهور هذا النوع من التأمين بالحركات الفكرية والمبادئ الاشتراكية التي انتشرت في ألمانيا الغربية بزعامة بسمارك عام 1878، حيث بدأ الاهتمام الحكومي بشؤون العمال وحمايتهم من خلال تشريع قوانين تنظم حياتهم العملية وتوفر لهم الحماية الاجتماعية¹.

ففي عام 1891، أصدر بسمارك قوانين خاصة بالتأمين الاجتماعي الإلزامي ضد المرض لعمال المناجم والمصانع، ثم تبع ذلك في عام 1898 إصدار قانون خاص بتأمينات الشيخوخة والعجز الدائم. ومنذ ذلك الحين، توالى ظهور فروع التأمين الاجتماعي الأخرى في ألمانيا، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الدول الأوروبية، ومنها إلى معظم دول العالم، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو نامية².

وقد اتجهت العديد من الدول إلى تعميم تطبيق فروع التأمين الاجتماعي لتشمل كافة أفراد المجتمع، بدلاً من اقتصرها على الطبقة العاملة فقط. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا النوع من التأمين يعتمد بشكل كبير على حاجة الأفراد إليه، بالإضافة إلى قدرة الدولة المالية والاقتصادية على تحمل الأعباء المالية المرتبطة بتوفير هذه الحماية الاجتماعية. ومع التطورات الاقتصادية والصناعية، ظهرت أنواع جديدة من التأمين، مثل تأمين المسؤولية الناتجة عن استخدام الآلات والسيارات، وتأمين العمال ضد حوادث العمل. كما ظهر التأمين الاجتماعي لحماية العمال من مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة.

مع بداية القرن العشرين، توسعت مجالات التأمين لتشمل تأمين السيارات والطيران، بالإضافة إلى تأمين السرقة ونفوق الماشية. كما ظهرت أنواع جديدة من التأمين مثل التأمين ضد التلوث والحوادث النووية، والتأمين من مخاطر استخدام الحواسيب الإلكترونية.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسي، "إدارة الخطر والتأمين"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 84-85.

² إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، "مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 52.

الفرع الثاني : مفهوم التأمين

تعددت تعريفات التأمين واختلفت بين الفقهاء والاقتصاديين، وذلك بسبب تباين وجهات نظرهم. فبعضهم ركز على الجانب القانوني للتأمين، معتبراً إياه عقدًا يتجاهل الجانب الفني كعملية، بينما ركز آخرون على الجانب الفني على حساب الجانب القانوني. إلا أن التعريف الشامل والدقيق للتأمين يجب أن يجمع بين الجانبين القانوني والفني معاً، وإلا كان تعريفاً ناقصاً. ولتوضيح مفهوم التأمين بشكل شامل، سنستعرض بعض التعاريف التي قدمها الاقتصاديون ورجال القانون¹:

سلوتر (Sluter) ، يعرف التأمين بأنه "شراء الأمان"، حيث يدفع المؤمن له مبلغاً مالياً بهدف حماية نفسه من خطر محدد. في مقابل ذلك، يحصل على حق التعويض من المؤمن في حالة وقوع الضرر الناتج عن ذلك الخطر. يُطلق على المبلغ المدفوع اسم "القسط"، وعادة ما يتم دفعه سنوياً. ويتجسد وعد المؤمن بالتعويض في وثيقة تُعرف باسم "البوليصة"².

بودان (Baudin) ، يعرف التأمين بأنه "عملية تذويب لآثار الصدفة عبر المكان والزمان، وذلك بتحويل النفقات المالية الكبيرة وغير المنتظمة إلى نفقات منتظمة ومعقولة"³.

والمقصود هنا بالنفقات المنتظمة والمعقولة هي أقساط التأمين التي يتم دفعها بشكل دوري.

يُعرف التأمين أيضاً بأنه "توزيع الخسائر العرضية من خلال نقل الأخطار أو تحويلها من المؤمن لهم إلى شركات التأمين، التي تلتزم بتعويض تلك الخسائر عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها"⁴.

¹ محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين ، مرجع سبق ذكره، ص15.

² رمضان أبو السعد، أصول التأمين ، دار المعارف – مصر ، 1990، ص37.

³ نوال أقاسم. دور نشاط التأمين التنمية الاقتصادية دراسة لحالة قطاع التأمين في الجزائر . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نفوذ و بنوك. جامعة الجزائر. 2001. ص 39.

⁴ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى. إدارة الخطر و التأمين. ط1. دار الحامة للنشر و التوزيع. الأردن. 2007. ص 88.

من خلال هذه التعاريف، يمكن استخلاص السمات الأساسية للتأمين، وهي¹:

- **توزيع الخسارة:** يُعتبر هذا المبدأ الأساس الذي تقوم عليه فكرة التأمين، حيث يتحمل جماعة المؤمن لهم الخسائر الفعلية التي يتكبدها عدد قليل منهم. ويتضمن توزيع الخسارة أمرين رئيسيين:
 - مشاركة جميع أفراد جماعة المؤمن لهم في تحمل الخسارة.
 - التنبؤ بحجم الخسارة المستقبلية بدقة من خلال تطبيق قانون الأعداد الكبرى.
- **دفع الخسارة العرضية:** وهي الخسارة غير المتوقعة التي تحدث بمحض الصدفة، دون قصد مسبق.
- **تحويل الخطر:** حيث تنتقل أعباء الأخطار من المؤمن له إلى شركة التأمين، التي تتمتع بمركز مالي قوي يمكنها من تحمل الخسارة ودفع قيمتها بدلاً من أن يتحملها المؤمن له.
- **التعويض:** وهو تعويض الخسارة التي يتكبدها المؤمن له، حيث تعيد شركة التأمين المؤمن له إلى وضعه المالي قبل حدوث الخسارة.

ومن التعاريف الأخرى للتأمين: "عملية فنية تقوم بها هيئات منظمة، مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، وتحمل تبعاتها من خلال المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء. وبناءً على ذلك، يحصل المؤمن له أو من يعينه على عوض مالي في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل التزام المؤمن له بدفع الأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين".²

قام المشرع الجزائري بتعريف التأمين في المادة 619 من القانون المدني، والتي وردت في الأمر 95/75 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات، حيث نصت على أن:

¹ زيد منير عبوي. إدارة التأمين و المخاطر. ط1. دار كنوز المعرفة. الأردن. 2006. ص34-36.
² أحمد محمد لطفي أحمد. نظرية التأمين المشكلات العملية و الحلول الإسلامية. ط1. دار الفكر الجامعي. مصر. 2006، ص16.

"التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أقساط أو أي دفعات مالية أخرى¹. وقد تم تعديل هذه المادة بموجب القانون 04-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، حيث أضيفت الفقرة التالية: "يمكن تقديم الأداء عينياً في تأمينات المساعدة والمركبات البرية ذات المحرك²".

ما يلاحظ في هذا التعريف أنه ركز بشكل أساسي على الجانب القانوني للتأمين، حيث حصره في إطار العقد المبرم بين الطرفين، متجاهلاً كونه عملية تهدف إلى توزيع المخاطر وتخفيف آثارها.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تقديم تعريف شامل للتأمين يقترب من تعريف الفقيه هيمار، وهو كالتالي: "التأمين عملية فنية تقوم بها شركات وهيئات التأمين، تهدف إلى تشتيت الخسائر وتوزيعها على عدد كبير من أفراد المجموعة المؤمنة داخل هذه الشركة. تتم هذه العملية من خلال عقد يُعرف بعقد التأمين، حيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط تأمينية للمؤمن، الذي يتعهد بدوره بدفع التعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن منه".

المطلب الثاني: مبادئ التأمين وخصائصه

يُعدّ التأمين عقدًا قانونيًا يشابه العقود الأخرى، مما يتطلب دراسة أبعاده القانونية من خلال تعريفه وبيان أهم مبادئه .

الفرع الأول: تعريف التأمين وأطرافه

1_ تعريف التأمين

يُعرف عقد التأمين بأنه اتفاق بين طرفين، يلتزم بموجبه الطرف الأول (المؤمن) بتعويض الطرف الثاني (المؤمن له) عن الخسائر الناجمة عن وقوع خطر معين، بشرط ألا يتجاوز

¹ أمر رقم 95 — 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات (الجريدة الرسمية العدد 13 المؤرخ في 08/03/1995).
² قانون رقم 04—06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالتأمينات (الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخ في 12/03/2006).

مبلغ التعويض القيمة المحددة في عقد التأمين. في المقابل، يلتزم المؤمن له بدفع أقساط دورية مقابل هذه التغطية، ويستحق التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه، سواء كان المستفيد هو المؤمن له نفسه أو شخصاً آخر محدد في العقد¹.

2_ أطراف عقد التأمين

يتألف عقد التأمين عادة من طرفين، هما المؤمن والمؤمن له، وقد يشمل أطرافاً أخرى حسب طبيعة العقد.

أولاً: المؤمن

المؤمن هو الجهة المسؤولة عن دفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه². يختلف نوع المؤمن وفقاً لطريقة إدارة التأمين وأهدافه، ومن أبرز أشكاله:

- شركات المساهمة: تُعد الأكثر انتشاراً، وتهدف إلى تحقيق الربح من خلال تغطية الأخطار مقابل أقساط ثابتة. تعتمد هذه الشركات على وسطاء لتوزيع خدماتها³.
- الأفراد (هيئات التأمين بالاكْتِتاب): مثل أعضاء "لويدز" في إنجلترا، حيث لا تتولى هذه الهيئة نفسها التأمين، بل توفر البنية التحتية والتشريعات لممارسة النشاط التأميني⁴.

- هيئات التأمين التبادلي: تقوم على مبدأ التعاون، حيث يساهم الأعضاء في تعويض المتضررين من الكوارث دون تحقيق ربح⁵.

- الجمعيات التعاونية للتأمين: تضم أفراداً يساهمون بأسهم ويستفيدون من الحماية التأمينية مقابل دفع أقساط، ويديرها مجلس منتخب

- صناديق التأمين الخاصة: تُنشأ بين مجموعة أفراد تجمعهم مهنة أو علاقة اجتماعية مشتركة، وتهدف إلى توفير تعويضات ومنح تقاعدية دون رأس مال أساسي.

¹ مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 68.

² إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، مرجع سابق، ص 68.

³ نبيل مختار، إعادة التأمين، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 14-15.

⁴ مصطفى الزرقا، نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه، ط4، مؤسسة الرسالة، الأردن، ب ت، ص 58.

⁵ هيكمل عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، دار عريب، بيروت، لبنان، 1987، ص 26.

– الحكومة كمؤمن: تتدخل الحكومات في بعض الحالات لتغطية الأخطار الكبرى مثل الحروب والكوارث الطبيعية، بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي وحماية الأفراد من الفقر .

ثانيًا: المؤمن له (المستأمن)

هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يدفع أقساط التأمين مقابل الحصول على التغطية التأمينية، ويحق له التعويض عند وقوع الخطر المحدد في العقد .

ثالثًا: المستفيد

هو الطرف الذي يستحق التعويض عند تحقق الخطر وفقًا للعقد، وقد يكون المؤمن له نفسه أو شخصًا آخر يحدده العقد، بشرط تقديم جميع البيانات المطلوبة عند وقوع الحادث المؤمن منه¹.

الفرع الثاني: عناصر عقد التأمين

تتكون عناصر عقد التأمين من ثلاثة مكونات أساسية: الخطر، القسط، ومبلغ التأمين.

أولًا: الخطر

يُعدّ الخطر العنصر الأساسي في عقد التأمين، حيث لا يمكن إبرام العقد بدونه.

1_ تعريف الخطر

اختلفت التعريفات المتعلقة بالخطر، إلا أن أبرزها يتمثل في²:

- الخطر هو حدث محتمل الوقوع، أي غير مؤكد، ولا يعتمد تحققه على إرادة أي من طرفي العقد، وخاصة إرادة المؤمن له.
- الخطر هو حالة عدم اليقين التي تؤدي إلى احتمال حدوث انحراف غير مرغوب فيه بين النتائج الفعلية والمتوقعة.

¹ علي المشاقبة و آخرون، إدارة الشحن والتأمين، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 87.

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 16.

2_ شروط اعتبار الحادث خطرًا تأمينيًا

لكي يكون الحادث قابلاً للتأمين، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية¹:

- أن يكون حدثًا مستقبليًا.
- أن يكون محتمل الحدوث وليس مؤكدًا.
- أن يتعلق بعمل مشروع.
- ألا يكون ناتجًا عن إرادة المؤمن له.

ثانيًا: القسط

1_ تعريف القسط

القسط هو المبلغ المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن مقابل الحصول على التغطية التأمينية والحماية ضد المخاطر المتفق عليها في العقد².

2_ كيفية تحديد قسط التأمين

يتم تحديد القسط من قبل خبراء متخصصين في الرياضيات التأمينية يُعرفون بـ"الخبراء الاكتواريين"، ويعتمد حسابه على عدة عوامل، منها³:

• **عامل الخطر**: كلما زادت احتمالية وقوع الخطر، زاد القسط، وهو ما يعرف بمبدأ "تناسب القسط مع الخطر".

• **عامل مبلغ التأمين**: يزداد القسط بزيادة مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد.

• **عامل المدة**: تتناسب قيمة القسط مع المدة التي يلتزم خلالها المؤمن بتغطية الخطر، وعادة ما تُحسب المدة بالسنة، مع وجود استثناءات لبعض أنواع التأمين.

¹ أنو طلبية، العقود الصغيرة عقد التأمين-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004، ص24-25.
² زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 62.
³ محمد حسين منصور، أحكام التأمين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 62.

- عامل سعر الفائدة: نظرًا لأن شركات التأمين تستثمر الأموال المحصلة من الأقساط، يتم أخذ الفوائد المتوقعة في الاعتبار لتعديل قيمة القسط بما يحقق توازنًا بين المساهمين والمستفيدين¹.

3_ مكونات القسط

يتكون قسط التأمين من عدة أجزاء رئيسية، هي:

- **القسط الأساسي:** يمثل الحد الأدنى الذي يدفعه المؤمن له مقابل التغطية التأمينية، ويُحدد بناءً على مبلغ التأمين واحتمالية وقوع الخطر.
- **القسط التجاري:** وهو القسط الأساسي مضافًا إليه التحويلات والأقساط الإضافية ومعدل الربح، ويتكون من:
 - **التحويلات:** تغطي المصاريف الإدارية لشركات التأمين.
 - **القسط الإضافي:** يُضاف لمواجهة الظروف غير المتوقعة التي تزيد من احتمالية وقوع الخطر.
 - **معدل الربح العادي:** يُحدد بناءً على ظروف السوق ومستويات الاستثمار والتضخم.

$$\text{القسط التجاري} = \text{القسط الأساسي} + \text{التحويلات} + \text{الأقساط الإضافية} + \text{معدل الربح العادي}$$

- **القسط الإجمالي:** وهو القسط التجاري مضافًا إليه الرسوم المختلفة مثل ضريبة القيمة المضافة (TVA) والاقطاعات الخاصة بالصناديق التأمينية.

$$\text{القسط الإجمالي} = \text{القسط التجاري} + \text{مختلف الرسوم} + \text{الاقطاعات الخاصة بالصناديق}$$

¹ احمد محمد لطفي احمد، نظرية التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 84-85.

ثالثاً: مبلغ التأمين

1_ تعريف مبلغ التأمين

يقصد بمبلغ التأمين القيمة المالية التي تلتزم شركة التأمين بدفعها للمؤمن له عند وقوع الحادث المؤمن منه. يتم تحديد هذا المبلغ وفق معايير محددة، ويعد الوفاء بهذا الالتزام، المعروف بـ"أداء المؤمن"، من أهم واجبات شركة التأمين¹.

يختلف تحديد مبلغ التأمين وفقاً لنوع التأمين، حيث تختلف آلياته في تأمين الأشخاص عن تأمين الأضرار².

- **أداء المؤمن في تأمين الأشخاص :** يُعنى تأمين الأشخاص بالمخاطر المتعلقة بالفرد نفسه وليس بذمته المالية. يتم الاتفاق على مبلغ التأمين مسبقاً في العقد، ويمكن دفعه دفعة واحدة أو على أقساط دورية. ويتميز هذا النوع من التأمين بأن التزام المؤمن لا يعتمد على حجم الضرر الفعلي، بل على تحقق الخطر المحدد في العقد³.

- **أداء المؤمن في تأمين الأضرار :** يتسم تأمين الأضرار بطابعه التعويضي، حيث يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الخسائر المالية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه.

2_ عناصر تحديد أداء المؤمن في تأمين الأضرار

- **الضرر :** يُعد الضرر العنصر الأساسي في استحقاق التعويض، ولا يجوز أن يتجاوز مبلغ التعويض قيمة الضرر الفعلي الذي لحق بالمؤمن له.
- **المبلغ المؤمن عليه :** يمثل الحد الأقصى الذي يلتزم المؤمن بدفعه، ويحدد سقف التعويض الممكن وفقاً للعقد. كما أنه أحد العوامل الرئيسية في تحديد القسط التأميني.

¹ معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 54.

² مصطفى محمد الجمال، أصول التأمين (عقد الضمان)، ط 1، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 1999، ص 47.

³ محمد حسين منصور، أحكام قانون التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 82.

- قيمة الشيء المؤمن عليه: تعكس القيمة القصوى التي يمكن أن يدفعها المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر¹.

الفرع الثالث: مبادئ عقد التأمين

يستند عقد التأمين إلى ستة مبادئ قانونية، تنقسم إلى مجموعتين²:

- مبادئ عامة تنطبق على جميع أنواع التأمين: مبدأ المصلحة التأمينية، مبدأ منتهى حسن النية، ومبدأ السبب القريب.
- مبادئ خاصة بتأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية: مبدأ التعويض، مبدأ المشاركة في التأمين، ومبدأ الحلول.

1_ مبدأ المصلحة التأمينية

يرتكز هذا المبدأ على ضرورة امتلاك المؤمن له مصلحة مادية وقانونية في استمرار وجود الشيء أو الشخص المؤمن عليه دون ضرر. فإذا تعرض هذا الشيء أو الشخص للخطر، فإن المؤمن له يتكبد خسارة فعلية. على سبيل المثال، تمتلك الأسرة مصلحة تأمينية في بقاء معيها على قيد الحياة، حيث تتمثل المصلحة في عدم وقوع الخطر أو تجنب الخسارة.

2_ مبدأ منتهى حسن النية

يلزم هذا المبدأ طرفي العقد بالإفصاح الكامل عن جميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالخطر المؤمن ضده وموضوع التأمين. يجب على كل طرف تقديم بيانات دقيقة حول شروط العقد والعوامل المؤثرة فيه لضمان تحقيق العدالة وعدم الإضرار بالطرف الآخر.

3_ مبدأ السبب القريب

يعني هذا المبدأ أن المؤمن يلتزم بدفع التعويض فقط إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب المباشر والمحدد لحدوث الخسارة، سواء كان السبب المباشر أو ضمن سلسلة من الأحداث

¹ رمضان أبو السعود، أصول التأمين، ط 2، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 134.

² مصطفى محمد الجمال، أصول التأمين (عقد الضمان)، ط 1، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 1999، ص 47.

المتصلة التي تؤدي إلى وقوع الضرر دون تدخل مؤثر خارجي. هنا، يُنظر إلى "القرب" من حيث العلاقة السببية وليس من حيث التسلسل الزمني¹.

4_ مبدأ التعويض

ينص هذا المبدأ على أن التعويض يجب أن يساوي قيمة الخسارة الفعلية التي تكبدها المؤمن له، دون أن يحقق أي ربح من التأمين. أي أن التأمين يهدف إلى إعادة المؤمن له إلى الوضع المالي الذي كان عليه قبل وقوع الحادث، وليس إلى تحقيق مكاسب مالية².

5_ مبدأ المشاركة في التأمين

يطبق هذا المبدأ عندما يكون هناك أكثر من عقد تأمين على نفس الشيء لدى عدة شركات تأمين. إذا تحقق الخطر المؤمن منه، يتم توزيع التعويض بين جميع شركات التأمين وفقاً لنسبة مبلغ التأمين الذي تتحمله كل شركة إلى إجمالي المبلغ المؤمن عليه.

يرتبط هذا المبدأ بمبدأ التعويض، حيث يتم أولاً تحديد قيمة التعويض المستحق وفقاً لمبدأ التعويض، ثم يُطبق مبدأ المشاركة لتوزيع هذا التعويض بين الشركات المشاركة في التأمين. أي أن نصيب كل شركة تأمين في الخسارة يحدد كما يلي:

مبلغ التأمين الذي لديها

نصيب الشركة في التعويض = الخسارة الفعلية x

مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات

يتداخل مبدأ المشاركة مع مبدأ التعويض، حيث يطبق مبدأ التعويض أولاً لتحديد قيمة التعويض المستحق ثم بعد ذلك يطبق مبدأ المشاركة³.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 125-126.

² شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، ط 1، جامعة الملك فيصل، السعودية، 2012، ص 116.

³ محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 46.

6_ مبدأ الحلول في الحقوق

يمنح هذا المبدأ المؤمن حق الحلول محل المؤمن له في المطالبة بالتعويض من الطرف المتسبب في الضرر. ويتيح لشركة التأمين مقاضاة الطرف المسؤول عن الحادث واسترداد المبالغ المدفوعة للمؤمن له. كما يُحظر على المؤمن له التنازل عن حقوقه تجاه الطرف المتسبب في الضرر أو التصالح معه دون موافقة المؤمن، وإلا سيفقد حقه في المطالبة بالتعويض¹.

هناك ترابط وثيق بين مبدأ التعويض، مبدأ المشاركة، ومبدأ الحلول، حيث يُطبق مبدأ التعويض أولاً لتحديد الخسارة الفعلية، ثم مبدأ المشاركة في حالة تعدد عقود التأمين، وأخيراً مبدأ الحلول لاسترداد التعويض من الطرف المسؤول عن الضرر².

المطلب الثاني: أنواع التأمين

نتيجة لحاجة الإنسان المستمرة للأمان والحماية، نشأت العديد من أنواع التأمين، مما يجعل من الصعب حصرها في قائمة محددة. لذلك، يتم تصنيف هذه الأنواع ضمن فئات رئيسية وفقاً لمعايير مختلفة.

الفرع الأول: تقسيم التأمين وفقاً للمخاطر المؤمن ضدها

يمكن تصنيف التأمين وفقاً لطبيعة المخاطر إلى الأنواع التالية³:

1. **تأمين الأشخاص:** يهدف هذا النوع إلى حماية الأفراد من المخاطر التي تؤثر بشكل

مباشر على حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم. ومن أبرز أنواعه:

◦ التأمين على الحياة

◦ التأمين ضد المرض

¹ ديفيد بلاند، التأمين: الأسس والممارسة، ترجمة: حسين يوسف العجمي، ط1، معهد البحرين للدراسات المالية، البحرين، 1998، ص 21.

² عيد احمد أبوبكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 155.

³ عبد الله الجزيري، محمد نجيب أرسلان، المنشآت المالية، مكتب عين الشمس، القاهرة، مصر، 1989 م، ص 304.

○ التأمين ضد البطالة

○ التأمين ضد الحوادث

2. تأمين الممتلكات : يوفر هذا النوع الحماية من المخاطر التي قد تصيب ممتلكات

المؤمن له، ومن أبرز أنواعه:

○ التأمين ضد الحريق

○ التأمين ضد السرقة

○ التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

3. تأمين المسؤولية المدنية : يغطي هذا النوع الأضرار التي تلحق بالغير بسبب فعل

المؤمن له، حيث يكون مسؤولاً قانونياً عن التعويض. ومن أبرز أنواعه:

○ تأمين العقارات

○ تأمين الطائرات

○ تأمين السفن

○ تأمين حوادث السيارات

الفرع الثاني: تقسيم التأمين وفقاً لمجال التأمين

يتم تصنيف التأمين أيضاً بناءً على المجال الذي يغطيه إلى أربعة أقسام رئيسية¹:

1. التأمين على الحياة : يشمل جميع أشكال التأمين المتعلقة بحياة الإنسان، سواء كان

ذلك لضمان مبلغ مالي للمستفيدين بعد وفاة المؤمن له أو لضمان مدفوعات في حالات

معينة مثل التقاعد.

2. التأمين ضد الحريق: يهدف إلى حماية الأفراد وممتلكاتهم من الأضرار الناجمة عن

الحرائق. تُعتبر عقود التأمين ضد الحريق عقوداً تعويضية، حيث يتم تحديد التعويض

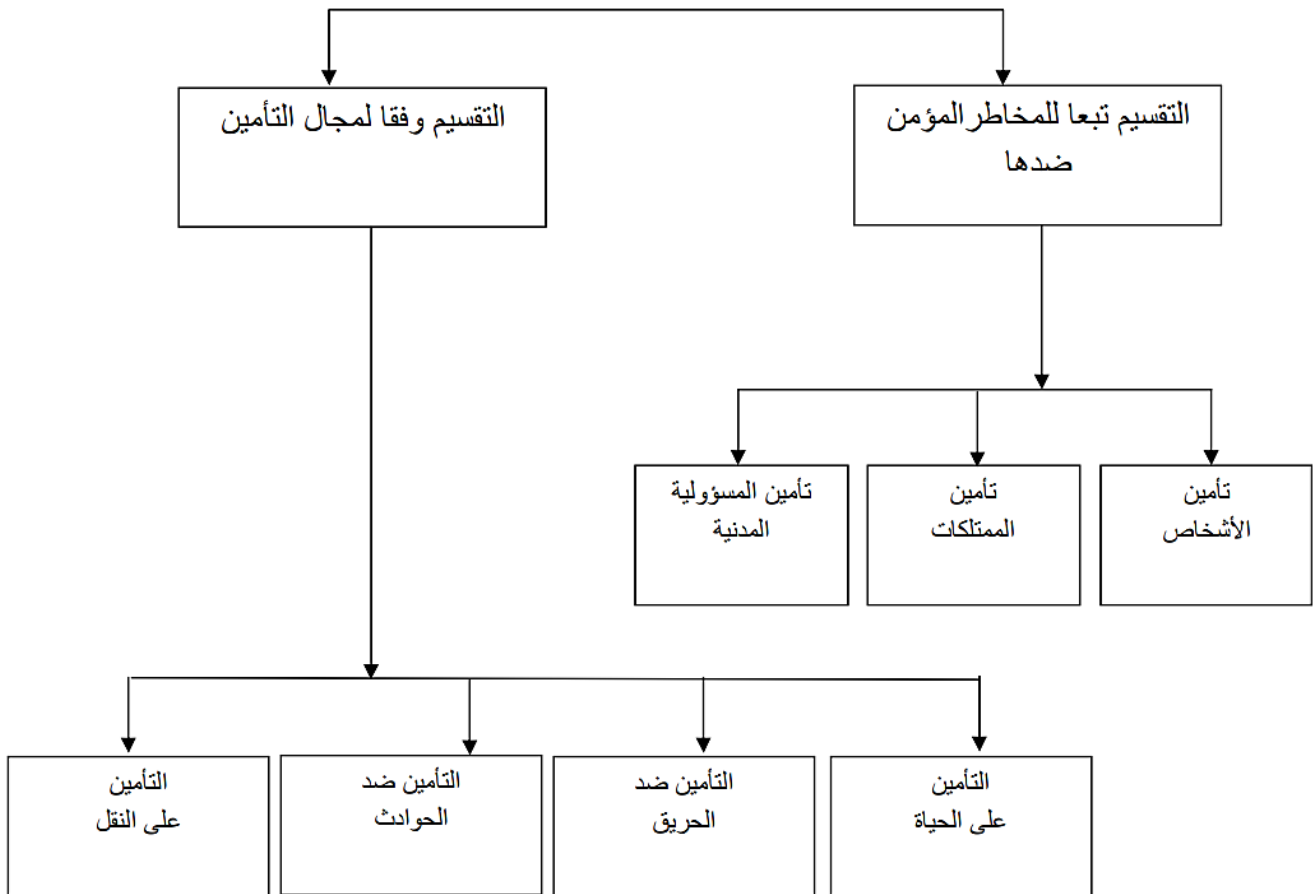
بناءً على حجم الضرر الفعلي الذي تعرض له المؤمن له بعد وقوع الحادث.

¹ عبد العزيز فهمي هيكل ، مبادئ التأمين ، الدار الجامعية بيروت ، لبنان ، 1985 م ، ص 16 .

3. **التأمين ضد الحوادث** : يشمل هذا النوع التأمين ضد الحوادث الشخصية، وتأمين السيارات، وتأمين إصابات وأمراض المهنة. يهدف إلى تعويض الأفراد عن الأضرار الجسدية أو المالية الناتجة عن الحوادث غير المتوقعة.

4. **التأمين على النقل البري، الجوي، والبحري**: يهدف هذا النوع إلى تعويض أصحاب وسائل النقل عن الأضرار التي قد تتعرض لها مركباتهم، أو الحمولات المنقولة، أو حتى الركاب في حالة وقوع حادث.

الشكل رقم 01_ يبين أنواع التأمين



المبحث الثاني : أساسيات تحول التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

تُعد التنمية ظاهرة أصيلة، حتى وإن لم يبدأ الاهتمام بها بشكل مكثف إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وهي عملية شاملة تحدث بشكل واعي وسريع، تسعى من خلالها الدول النامية إلى تحقيق مكانة متقدمة على الساحة العالمية.

وقد وردت عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية، منها:

– **التنمية الاقتصادية** هي مجموعة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع، من أجل تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد، بحيث يستمر هذا النمو لفترة طويلة ويعود بالنفع على غالبية أفراد المجتمع، مع كون الدولة طرفاً أساسياً في هذه العملية¹.

– تُعرف التنمية أيضاً بأنها **نشاط مخطط** يسعى إلى إحداث تغييرات جوهرية في الفرد والمجتمع، من خلال تحسين مستوى المعرفة والخبرات، ورفع كفاءة الأداء وأساليب العمل، فضلاً عن تطوير الاتجاهات والسلوكيات، مما يجعل الأفراد أكثر قدرة على أداء وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية².

– تُعد التنمية الاقتصادية سلسلة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى إحداث تحول في **هيكل الاقتصاد الوطني**، بهدف تحقيق نمو سريع ومستدام في متوسط دخل الفرد الحقيقي، بحيث يستفيد منه غالبية السكان على مدى فترة طويلة³.

¹ صبحي تادرس قريصة، "مذكرات في التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007، ص 69.
² حنان سليمي، "الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2009 — 2010، ص 52.
³ عبد العزيز عجيبة، إيمان ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص 42.

- يعرفها بعض الاقتصاديين على أنها عملية مستمرة وشاملة، تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد عبر زيادة متوسط الدخل الحقيقي، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة، إضافة إلى إحداث تغييرات هيكلية في أنماط الإنتاج¹.

- وفقاً لرؤية الاقتصادي "Kindleberger"، فإن التنمية الاقتصادية تعني الزيادة المستمرة في الناتج القومي خلال فترة معينة، شريطة أن تترافق مع تطورات تكنولوجية وتنظيمية داخل المؤسسات الإنتاجية الحالية أو المستقبلية².

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استخلاص عدد من العناصر الأساسية التي تميز التنمية الاقتصادية:

1. عملية ديناميكية ومتغيرة: التنمية الاقتصادية هي عملية تتضمن تفاعلاً بين مجموعة من القوى التي تختلف باختلاف الظروف الزمنية والمكانية، مما يؤدي إلى تحولات جوهرية في الاقتصاد الوطني. ومن أبرز هذه التغيرات:

◦ زيادة عرض عوامل الإنتاج.

◦ تطورات في هيكل الطلب على المنتجات.

2. التركيز على الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي: تهتم التنمية الاقتصادية بالدخل الحقيقي وليس بالدخل النقدي للفرد، وذلك لأن:

◦ التغيرات في الدخل الحقيقي تعكس التغيرات في الإنتاج الكلي للسلع والخدمات.

◦ يتم استبعاد تأثير التضخم والتغيرات في المستوى العام للأسعار، مما يعطي صورة

أكثر دقة عن النمو الاقتصادي الفعلي.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة للتنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 97.

² عبد العزيز عحيمة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3. الربط بين الدخل القومي الحقيقي ومتوسط دخل الفرد : لا تقتصر التنمية الاقتصادية على تحقيق زيادة في الدخل القومي، بل يجب أن تكون هذه الزيادة مصحوبة بارتفاع متوسط دخل الفرد.

◦ إذا زاد عدد السكان بوتيرة أسرع من نمو الدخل الوطني، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، مما يعيق عملية التنمية.

◦ على العكس، إذا زاد الدخل الوطني بمعدل أعلى من نمو السكان، فسيؤدي ذلك إلى تحسين مستوى المعيشة.

4. أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي

◦ يقتصر النمو الاقتصادي على زيادة الناتج الوطني وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها.

◦ أما التنمية الاقتصادية فتشمل، بالإضافة إلى ذلك، إصلاحات هيكلية وجذرية في

الاقتصاد، مثل¹ :

▪ تغيير أساليب الإنتاج وتنظيماته.

▪ إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق التوازن والنمو

المستدام.

5. التنمية تُستخدم للدول النامية، بينما النمو يُستخدم للدول المتقدمة

◦ يُستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية عند الحديث عن الدول النامية، حيث يكون التركيز

على إعادة هيكلة الاقتصاد وتحقيق تقدم شامل.

◦ أما النمو الاقتصادي، فيرتبط بالدول المتقدمة، حيث يكون التركيز على زيادة الإنتاج

وتحسين الكفاءة الاقتصادية دون الحاجة إلى تغييرات هيكلية كبيرة.

¹ كمال بكري، "مبادئ الاقتصاد"، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 417

المطلب الثاني : متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

- عوامل الإنتاج، وتشمل: رأس المال، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا.
- الإطار العام للتنمية، ويضم: النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأنماط الثقافية، العادات والتقاليد، نظم التعليم، ومشاركة المجتمع في العملية التنموية.

الفرع الأول: عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية

1_ تراكم رأس المال (Capital Accumulation)

يُعد تراكم رأس المال من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث يتم تحويل جزء من الدخل القومي من الإنفاق الاستهلاكي إلى استثمارات إنتاجية، وذلك لشراء أو إنتاج السلع الرأسمالية التي تعزز القدرة الإنتاجية للمجتمع. ويشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية التراكم الرأسمالي كوسيلة للخروج من الحلقة المفرغة للتخلف الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني وضعف الموارد. لذا، يتوجب على هذه الدول التركيز على بناء رأس المال المادي والبشري لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة¹.

2_ الموارد البشرية (Human Resources)

تلعب الموارد البشرية دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أكد العديد من المفكرين، مثل مالك بن نبي²، أن التنمية في جوهرها قضية إنسانية بالدرجة الأولى، وأن الاستثمار في الإنسان هو مفتاح التخلص من التخلف الاقتصادي.

¹ محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية. مصر. 2004، ص58.

² الطاهر سهود. التنمية و التخلف في فكر مالك بن نبي. ط1. دار الهادي لبنان. 2006. ص 260.

وتشمل الموارد البشرية المهارات، المعرفة، القدرات، والكفاءات التي يمتلكها الأفراد، والتي تُعتبر ضرورية لدعم العملية الإنتاجية. ومع ذلك، تعاني الدول النامية من ضعف الاستثمار في رأس المال البشري، مقارنةً بالاستثمار في رأس المال المادي، وذلك لعدة أسباب¹:

- طول المدة الزمنية اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة من الاستثمار في الموارد البشرية.
- قلة الدراسات التي تربط بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وزيادة الناتج القومي.
- تركيز معظم الدراسات الاقتصادية التقليدية على رأس المال المادي أكثر من رأس المال البشري.

لكن مع تزايد الوعي بأهمية العنصر البشري، برز مفهوم "ثورة الاستثمار البشري" في الفكر الاقتصادي، حيث أصبح واضحاً أن تنمية الموارد البشرية تُعد عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3_ الموارد الطبيعية (Natural Resources)

تُعرف الموارد الطبيعية بأنها الهبات التي تمنحها الأرض، وتعتبر أساساً للتنمية الاقتصادية. وفقاً للأمم المتحدة، تشمل الموارد الطبيعية أي شيء يُجده الإنسان في بيئته الطبيعية ويستطيع الاستفادة منه. ويمكن للموارد الطبيعية أن تكون بمثابة قاعدة لعملية التنمية الصناعية من خلال طريقتين أساسيتين:

1. توسيع النشاط الصناعي: مثل استخراج المعادن وتصديرها، مما يوفر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
2. إنتاج وتصنيع المواد الخام: تحويل المواد الخام المتوفرة إلى سلع نهائية، مما يساهم في تنمية القطاع الصناعي المحلي.

وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية. فالبعض يرى أن الموارد الطبيعية تلعب دوراً أساسياً وحاسماً في التنمية، استناداً إلى نجاح بعض الدول المتقدمة

¹ محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 71.

مثل إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وأمريكا، التي استغلت وفرة مواردها الطبيعية لتحقيق نمو اقتصادي. بينما يرى آخرون أن الموارد الطبيعية ليست العامل الحاسم في تحقيق التنمية، بل يمكن أن تساهم في تسهيل العملية فقط. ويستدل هؤلاء بوجود دول استطاعت تحقيق تقدم اقتصادي رغم افتقارها للموارد الطبيعية، بينما تعاني بعض الدول النامية التي تمتلك موارد طبيعية وفيرة من بطء في تحقيق التنمية.

إن الموارد الطبيعية تُعتبر مهمة خاصة في المرحلة الأولية من التنمية. إذا تم استغلالها بشكل مناسب، فإن زيادة وفرة الموارد الطبيعية واستغلالها الجيد قد يكون حافزاً قوياً لتحقيق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه لا يمكن اعتبارها العامل الوحيد أو القيد على التنمية، كما يتضح من تقدم دول مثل اليابان التي حققت نمواً اقتصادياً ملموساً رغم افتقارها للموارد الطبيعية.

4_ التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي (Technical Progress and Technology)

يُعرف التقدم التكنولوجي بأنه الجهد المنظم الموجه لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب الإنتاج وتحسين الكفاءة، سواء في الإنتاج السلعي أو في الأنشطة والخدمات الإدارية. الهدف من هذا الجهد هو التوصل إلى أساليب جديدة تعتبر أكثر فاعلية بالنسبة للمجتمع. تلعب التكنولوجيا دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية، باعتبارها أحد مستلزمات الإنتاج. فهي تساهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي عبر تحسين أساليب الإنتاج وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. تتكون التكنولوجيا من مزيج من العناصر التي قد تكون مدمجة في السلع الرأسمالية، مثل الآلات والمعدات، أو قد تكون متاحة بشكل غير مدمج في السلع الرأسمالية، وتظهر في شكل مهارات محسنة للأفراد في مجالات العمل والإدارة. في كلا الحالتين، تُعتبر التكنولوجيا ببساطة "معرفة عملية"¹.

للتقدم التكنولوجي دور كبير في تجاوز الندرة والحد من القيود التي قد تواجهها الدول في الموارد الطبيعية أو البشرية. منذ الثورة الصناعية، تركز التطور التكنولوجي في عدد قليل

¹ محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 77.

من الدول المتقدمة مثل أوروبا، أمريكا، واليابان. ومع حصول الدول النامية على الاستقلال السياسي¹، بدأت تسعى للحصول على التكنولوجيا الحديثة لتحسين مستويات المعيشة ورفع الدخل القومي. وقد تبنت هذه الدول أساليب مختلفة لاكتساب التكنولوجيا الحديثة، مثل:

- البرامج التعليمية والتدريبية.
 - استيراد الآلات والمعدات والوثائق الفنية.
 - الاستثمارات الأجنبية.
 - شراء براءات الاختراع وحقوق الصنع والمعرفة الفنية.
 - عقود خدمات استشارية مع الشركات أو الخبراء.
- وبذلك، تُعتبر التكنولوجيا عنصراً أساسياً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة، وهي ضرورية لتحقيق التطور المستدام في البلدان النامية.

المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

تتعدد وتتنوع أهداف التنمية الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل البلد نفسه، ويرجع ذلك إلى تباين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بين الدول. رغم هذا الاختلاف، هناك أهداف مشتركة تسعى معظم الدول لتحقيقها. وفيما يلي أبرز هذه الأهداف:

1_ زيادة الدخل القومي

تُعد زيادة الدخل القومي أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية. فالدافع الأساسي للتنمية في هذه الدول هو القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، في ظل الزيادة المستمرة في عدد السكان. وبالتالي، فإن زيادة الدخل القومي تعتبر خطوة ضرورية لتحقيق هذا الهدف.

¹ عبد العزيز عحيمة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

تتأثر زيادة الدخل القومي بعوامل عديدة مثل معدل النمو السكاني والموارد المادية والفنية المتوفرة في البلد. كلما كان معدل نمو السكان كبيراً، كانت هناك حاجة أكبر لتحقيق زيادة في الدخل القومي، ولكن هذه الزيادة محدودة بإمكانات الدولة المادية والفنية¹.

2_ رفع مستوى المعيشة

من الأهداف الهامة للتنمية الاقتصادية هو تحسين مستوى المعيشة في الدول النامية. يشمل هذا توفير حاجات أساسية مثل المأكل والمشرب والمأوى، بالإضافة إلى تحسين مستوى الثقافة والصحة والرفاهية.

تتجاوز التنمية الاقتصادية مجرد زيادة الدخل القومي، بل تشمل أيضاً تحسين مستوى الحياة في جوانبها المختلفة. لكن زيادة الدخل القومي قد لا تؤدي دائماً إلى تحسين مستوى المعيشة، خاصة إذا كانت الزيادة السكانية تفوق الزيادة في الدخل القومي أو إذا كان نظام توزيع الدخل غير عادل.

3_ تقليل التفاوت في الدخل والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من الأهداف الاجتماعية الهامة للتنمية الاقتصادية. في كثير من الدول النامية، رغم انخفاض متوسط الدخل القومي، هناك تفاوت كبير في توزيع الثروات، حيث تحصل طبقة قليلة من المجتمع على غالبية الثروات. يؤدي هذا التفاوت إلى تذبذب الاقتصاد بين الثراء المفرط والفقر المدقع، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. إن تقليل هذا التفاوت له دور كبير في تحسين أداء الاقتصاد وزيادة قدرة النظام الإنتاجي على العمل بفعالية.

4_ تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي

في العديد من الدول النامية، يهيمن القطاع الزراعي على الاقتصاد القومي، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات حادة نتيجة للتغيرات في الإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية. فإذا

¹ موسى سداوي. دور الخصخصة للتنمية الاقتصادية- حالة الجزائر -. أطروحة دكتوراة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الجزائر. 2007. ص 4-5.

ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية أو الإنتاج الزراعي، يشهد الاقتصاد انتعاشاً، بينما إذا حدث انخفاض في الإنتاج أو تدهورت أسعار المنتجات الزراعية، يعاني الاقتصاد من الركود والبطالة¹.

لذلك، يجب على التنمية الاقتصادية أن تهدف إلى تقليل الاعتماد على الزراعة وتعزيز دور الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى لتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في القطاع الزراعي.

5_ أهداف الأمم المتحدة للألفية (2000-2015)

في إطار إعلان الألفية الذي أطلقته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، تم تحديد مجموعة من الأهداف التي يجب تحقيقها بحلول عام 2015، وهي²:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين.
- تحسين صحة الأمهات وتقليص وفياتهن خلال الولادة بمقدار ثلاثة أرباع.
- مكافحة فيروس الإيدز والأمراض المعدية الأخرى.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تُعد هذه الأهداف إطاراً عمل عالمياً يعكس التوجهات التي يجب أن تتبناها الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

¹ الحسن ولد محمد ، مصادر التمويل الخارجي للتنمية الدول النامية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الجزائر. 2006. ص25-23.

² تقرير التنمية البشرية 2010. من الموقع <http://hdr.undp.org> ص16-17.

الفرع الثاني : معايير قياس التنمية الاقتصادية

لقياس مستويات الإنجاز التي حققتها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية، تم تطوير عدة مقاييس على مر الزمن. وتعتبر هذه المعايير أدوات أساسية لتقييم مستوى التنمية في الدول. ومن أبرز هذه المعايير ¹:

1_ الناتج القومي الإجمالي (GNP)

كان يعتبر الناتج القومي الإجمالي (GNP) من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في البداية، حيث كان يُفترض أن التنمية تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي على مدى فترة زمنية طويلة. ومع ذلك، واجه هذا المقياس العديد من الانتقادات، أبرزها أنه لا يأخذ في اعتباره نمو السكان ولا كيفية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. فقد يزداد الناتج القومي الإجمالي، لكن إذا كان التوزيع غير عادل، فلن ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى رفاهية السكان.

2_ الناتج القومي للفرد (Per Capita GNP)

تم تعديل المقياس ليأخذ في اعتباره الناتج القومي الإجمالي للفرد. يعني هذا المقياس أن التنمية تتحقق من خلال زيادة ناتج الفرد على مدى فترة زمنية طويلة. ولكن، يتطلب هذا أن يكون معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي يتحقق تحسن حقيقي في مستوى دخل الفرد. مع ذلك، قد يزداد الفقر رغم ارتفاع الناتج القومي الإجمالي إذا كانت الزيادة في الدخل تذهب بشكل رئيسي إلى فئة محدودة من السكان.

3_ المؤشرات الاجتماعية (Social Indicators)

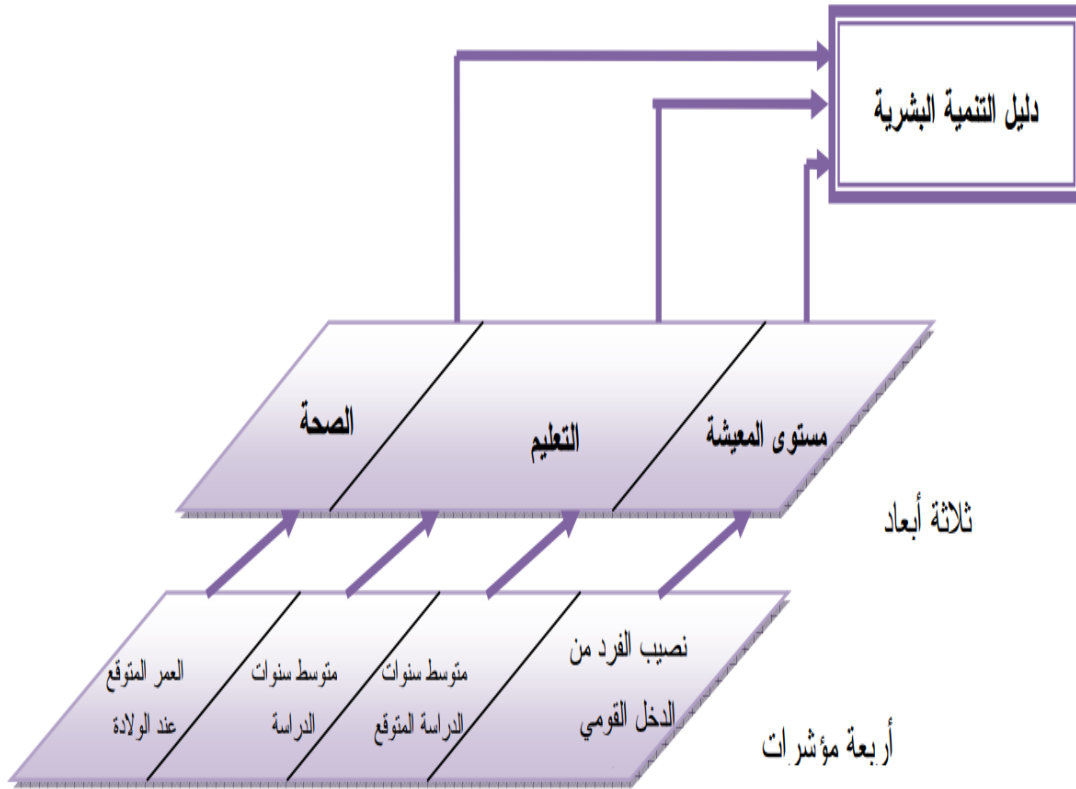
تُستخدم المؤشرات الاجتماعية لقياس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على رفاهية الأفراد، مثل الخدمات الصحية، والتعليم، ومستوى التغذية، وتوافر المياه الصالحة للشرب، والسكن. وتشمل هذه المؤشرات تقييم حياة الأفراد ومستوى رفاهيتهم. من أبرز هذه المؤشرات:

¹ مدحت القرشي. التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، دار وائل للنشر - الأردن. ص 23.

- **مؤشر نوعية الحياة: (PQLI)** تم تطويره في عام 1979 بواسطة مجلس التنمية الأجنبي (ODC)، وهو يتضمن ثلاثة مؤشرات رئيسية¹:
 - توقع الحياة عند السنة الأولى من العمر.
 - معدل وفيات الأطفال.
 - معدل القراءة والكتابة عند عمر 15 سنة. يتم أخذ متوسط هذه المؤشرات الثلاثة، حيث يحمل كل منها وزنًا نسبيًا يبلغ 33% من المجموع. لكن، يعاب على هذا المقياس أنه لا يقيس النمو الاقتصادي ولا يفسر الهيكل المتغير للاقتصاد، ولا يقيس الرفاهية الكلية بشكل كامل، بل يعكس فقط نوعية الحياة للفقراء.
 - **مؤشر التنمية البشرية: (HDI)** هذا المقياس يُعتبر من أكثر المقاييس شمولًا واستخدامًا لتقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والمتقدمة. تم تطويره من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 1990. يتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 ويعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:
 - متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
 - مستوى التعليم، الذي يتم قياسه باستخدام معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالتعليم.
 - مستوى الدخل، الذي يقاس باستخدام الناتج القومي الإجمالي للفرد.
- هذا المقياس يُعطي تقييمًا أكثر شمولية للتنمية من مجرد التركيز على الجوانب الاقتصادية. يتم استخدامه على نطاق واسع من قبل الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى لتقييم رفاهية الإنسان.

¹ مدحت القريشي. التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 25-27.

الشكل رقم 02_ أبعاد و مؤشرات التنمية البشرية



المبحث الثاني: علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية

يُعدّ التأمين عنصراً أساسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يصعب تصور أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي دون وجوده. فهو يرافق الإنسان في مختلف جوانب حياته، سواء على البر أو البحر أو الجو.

وبالإضافة إلى الدور المحوري الذي تؤديه شركات التأمين، برزت أشكال جديدة من التأمين، أبرزها التأمين البنكي أو ما يُعرف بـ"بنك التأمين".

في هذا المبحث، سنتناول أهمية التأمين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأثيره على المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للتأمين

يُعَدّ التأمين من أهم الآليات لمواجهة المخاطر، حيث يوفرّ التغطية التأمينية للأفراد، مما يعزز استقرارهم الاجتماعي. كما يساهم بشكل مباشر في دعم الاقتصاد الوطني عبر توفير مدخرات ضخمة تُستخدم في تمويل الخطط التنموية، بالإضافة إلى دوره في تسهيل منح الائتمان.

الفرع الأول : الفوائد الاقتصادية للتأمين¹

1_ تعزيز الادخار الذاتي : منذ القدم، كان الادخار وسيلة أساسية لمواجهة المخاطر المالية غير المتوقعة، حيث يخصص الأفراد جزءاً من دخلهم لمواجهة الأزمات مثل المرض، العجز، أو الحوادث. يشترك التأمين مع الادخار في هذا المفهوم، خاصةً في التأمين على الأشخاص، حيث يعتمد على تجميع مبالغ مالية تُدفع كأقساط سنوية لفترة معينة، ثم تُستثمر لتكوين رأس مال يُستفاد منه لاحقاً. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار التأمين أداة فعالة لضمان الاستقرار المالي في المستقبل.

2_ تقليل تكاليف تمويل المشروعات: لا تعتمد المشروعات الاقتصادية على رأس مال المالك فقط، بل غالباً ما تتطلب تمويلاً إضافياً، سواء من خلال الشراكة أو القروض. وهنا يأتي دور التأمين في تقليل المخاطر المالية التي قد تواجه المشاريع، مما يساهم في خفض تكاليف التمويل. كما أن الأموال الضخمة التي توفرها شركات التأمين تُستخدم في تمويل المشاريع الصناعية والاقتصادية، سواء بشكل مباشر عبر الأوراق المالية، أو غير مباشر عبر الضرائب والرسوم.

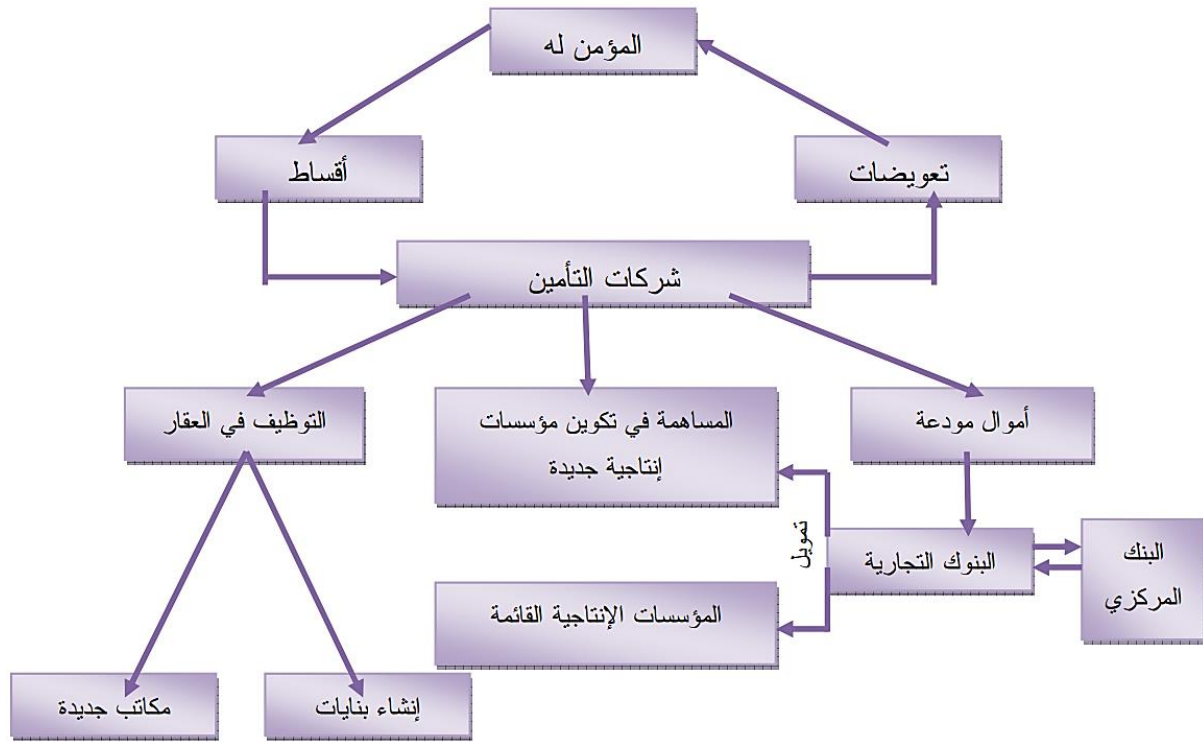
3_ تكوين رؤوس الأموال وتوظيفها في المشروعات الاقتصادية: يساهم التأمين في تجميع رؤوس الأموال عبر استثمار الأقساط المحصلة من المؤمن لهم في إنشاء مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة. وتقوم شركات التأمين بتوظيف هذه الأموال في عدة مجالات،

¹ محاضرات الأستاذ بوجمعة. مقياس التأمين. السنة الثانية علوم اقتصادية تخصص نقود، مالية و بنوك. 2007.

مثل إيداعها في البنوك التجارية، أو الاستثمار في العقارات، أو إنشاء مؤسسات جديدة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني¹.

في المجمل، يؤدي التأمين دورًا حيويًا في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الادخار، تخفيض تكاليف التمويل، واستثمار رؤوس الأموال في مشاريع إنتاجية، مما ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للمجتمع.

الشكل رقم 03_ التوظيفات المباشرة لشركات التأمين و دورها في تمويل المشاريع الاقتصادية



¹ أحمد شكري الحكيم. التأمين و إعادة التأمين، اقتصاديات الدول النامية. مكتبة الأنجلو المصرية. مصر. 1996. ص22.

الفرع الثاني : أهمية التأمين في دعم الاقتصاد¹

1_ الاستثمارات غير المباشرة في الأسواق المالية

بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة، تسهم شركات التأمين في دعم الاقتصاد من خلال استثمارات غير مباشرة في سوق قيم الخزينة والأوراق المالية المتداولة، مما يعزز السيولة المالية ويسهم في استقرار الأسواق.

2_ منع تجميد رؤوس الأموال وتشجيع استثمارها

تعتمد شركات التأمين على تحليل دقيق للمخاطر باستخدام بيانات موثوقة، مما يسمح لها بتحديد أقساط تأمينية عادلة دون تكاليف باهظة، بفضل خبرتها وتخصصها. بالمقابل، غالبًا ما يكون تقدير المخاطر من قبل أصحاب المشاريع أقل دقة، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير مدروسة. من خلال التأمين، يتم تحويل التقديرات الشخصية إلى تقييم علمي وموضوعي، مما يتيح لأصحاب رؤوس الأموال الاستفادة من أموالهم بشكل فعال دون الحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبيرة لمواجهة المخاطر.

3_ تحفيز وتوسيع نطاق الائتمان

يُعَدّ الائتمان عنصرًا أساسيًا في تعزيز النشاط الاقتصادي، حيث يسهم التأمين في تسهيل عمليات الإقراض عبر توفير الضمانات اللازمة. فعلى سبيل المثال، لا تمنح البنوك القروض للمشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود وثائق تأمين تغطي ممتلكاتهم، كما أن الدائنين لا يقبلون رهن العقارات ما لم تكن محمية بتغطية تأمينية ضد المخاطر المحتملة. علاوة على ذلك، تستفيد الدولة من التأمين كمصدر تمويلي من خلال السندات التي تصدرها، والتي تقوم شركات التأمين بشرائها باستخدام رؤوس الأموال المتجمعة من الأقساط والاحتياطات التأمينية².

¹ أحمد شكري الحكيم. التأمين و إعادة التأمين، اقتصاديات الدول النامية مرجع سبق ذكره. ص 23.

² محمد حسن قاسم. محاضرات، عقد التأمين. مرجع سبق ذكره. ص 42.

4_ تعزيز المبادلات التجارية

يساهم التأمين في تسهيل العمليات التجارية وزيادة حجم التبادل الدولي، حيث توفر وثائق التأمين البحري والجوي ضماناً للتجار في عمليات الاستيراد والتصدير. فالتأمين يمنحهم الشعور بالأمان ويساعدهم على تنفيذ التزاماتهم التجارية حتى في حالة وقوع حوادث غير متوقعة أثناء نقل البضائع، مما يساهم في ازدهار التجارة الدولية وتقليل المخاطر المرتبطة بها¹.

5_ استقرار الميزانية العامة للدولة والمشروعات الإنتاجية

يلعب التأمين دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة وكذلك ميزانيات المؤسسات الإنتاجية. فمن خلال حماية المشاريع الاقتصادية من الصدمات المالية غير المتوقعة، يضمن التأمين استمرارية الإنتاج، استقرار الأرباح، وانتظام تدفق الإيرادات. كما يساعد الدولة على تجنب التقلبات الحادة في مواردها المالية، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام².

يمثل التأمين أداة محورية في دعم الاقتصاد، حيث يعزز الاستثمارات، يشجع على المخاطرة المدروسة، ويساهم في استقرار الأسواق والميزانيات، مما يؤدي إلى بيئة اقتصادية أكثر قوة واستدامة.

¹ أحمد شكري الحكيم. التأمين و إعادة التأمين اقتصاديات الدول النامية مرجع سبق ذكره. ص 29.

² أحمد شكري الحكيم. التأمين و إعادة التأمين، اقتصاديات الدول النامية مرجع سبق ذكره. ص 32.

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للتأمين¹

1_ التأمين كوسيلة لتحقيق الأمان

يُعد الشعور بالأمان حاجة أساسية لدى الإنسان، ويؤدي التأمين دورًا رئيسيًا في توفير هذا الأمان من خلال حماية الأفراد من المخاطر التي قد تهدد حياتهم أو ممتلكاتهم. يمنح التأمين الأفراد راحة ذهنية ويقلل من القلق بشأن المستقبل، حيث تتولى شركة التأمين تحمل الخسائر المحتملة، مما يخفف الأعباء المالية عن المؤمن له.

2_ تعزيز روح التعاون والمسؤولية المجتمعية

يسهم التأمين في تعزيز الوعي بالمسؤولية وتشجيع الأفراد على تحمل التزاماتهم تجاه أسرهم والمجتمع. يظهر ذلك بوضوح في تأمينات المسؤولية بمختلف أنواعها، حيث تضمن هذه الأنظمة تقديم التعويضات اللازمة في حالة تسبب الشخص في أضرار للغير. كما يُعد الإقبال على التأمين مؤشرًا على وعي الفرد بمسؤوليته تجاه نفسه وعائلته، سواء من خلال التأمين على الحياة لضمان استقرار أسرته بعد وفاته أو عبر تعويض المتضررين من أفعاله.

3_ تشجيع الاعتماد على النفس وتوفير فرص العمل

يحفز التأمين الأفراد على الاعتماد على أنفسهم بدلاً من اللجوء إلى الآخرين طلبًا للمساعدة، إذ توفر التعويضات التأمينية الدعم اللازم لتجاوز الأزمات المالية الناجمة عن المخاطر غير المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم قطاع التأمين في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، حيث يُعد من القطاعات الحيوية التي تستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة، فضلًا عن دوره في تمويل المشروعات الاقتصادية التي تحتاج إلى أيدي عاملة، مما يساعد في مكافحة البطالة.

4_ الوقاية والحد من الخسائر

يلعب التأمين دورًا وقائيًا في تقليل وقوع الحوادث والخسائر الكبرى، حيث تفرض شركات التأمين معايير أمان وإجراءات وقائية للحد من المخاطر المحتملة. على سبيل المثال، تساهم

¹ أحمد شكري الحكيم. التأمين و إعادة التأمين، اقتصاديات الدول النامية مرجع سبق ذكره. ص37.

التأمينات الخاصة بالسلامة المرورية في تقليل حوادث الطرق من خلال فرض التزامات وقائية مثل صيانة المركبات الدورية واعتماد معايير الأمان¹.

إلى جانب ذلك، يُعتبر التأمين أداة حماية اجتماعية أساسية، لا سيما للفئات الهشة التي تواجه صعوبة في التعامل مع الأزمات المالية الناجمة عن حوادث مثل العجز، الوفاة، الشيخوخة، المرض، البطالة، أو المسؤولية المدنية. من خلال تغطية هذه المخاطر، يضمن التأمين مستوى معيشة مقبولاً لهذه الفئات، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثالث : علاقة التأمين ببعض المؤشرات الاقتصادية

يُعدّ قطاع التأمين عنصراً أساسياً في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. فهو يُسهم في تجميع رؤوس الأموال، وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى توفير الحماية المالية للبنوك والمؤسسات الاقتصادية من مخاطر التمويل. كما يلعب دوراً مهماً في دعم الاستقرار المالي، وله تأثير مباشر على العديد من المؤشرات الاقتصادية، وأبرزها ميزان المدفوعات.

1_ التأمين وميزان المدفوعات

يُعتبر ميزان المدفوعات وثيقة محاسبية تلخص جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة، وعادةً ما تكون سنة واحدة. ويُعرف أيضاً بأنه السجل الأساسي الذي يُدوّن فيه كافة المعاملات الاقتصادية بين الحكومات والمواطنين والمؤسسات المحلية مع نظرائهم في الخارج.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، يُقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين²:

• ميزان العمليات الجارية

يتضمن هذا الميزان جميع المعاملات التجارية والخدمية، وينقسم إلى:

¹ جورج ريجدا. مبادئ ادارة الخطر و التأمين. مرجع سبق ذكره. ص 66.

² عرفات تقي الحسني. التمويل الدولي. ط 2 ، دار مجدلوي للنشر، الأردن. 2002. ص 115.

- **الميزان التجاري:** يُعنى بتجارة السلع، أي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال السنة.
- **ميزان الخدمات:** يسجل جميع المعاملات الخدمية مثل النقل، التأمين، السياحة، والخدمات المالية.
- **الدخول:** يشمل دخول الاستثمارات والقروض الخاصة، إضافةً إلى الديون المقدمة للخارج.
- **التحويلات الجارية:** تضم تحويلات العمال المهاجرين وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج.

• ميزان حركة رؤوس الأموال والعمليات المالية

- **ميزان حركة رؤوس الأموال:** يشمل القروض الدولية وحركة الأصول غير المالية.
- **ميزان العمليات المالية:** يتضمن الاستثمارات الأجنبية، الاستثمارات في المحافظ المالية، والتعاملات في المشتقات المالية.

دور التأمين في ميزان المدفوعات

يُعد التأمين أحد البنود المهمة في ميزان الخدمات ضمن ميزان العمليات الجارية، حيث تُسجل فيه المعاملات التالية¹:

- أقساط إعادة التأمين التي تحولها شركات التأمين الوطنية إلى الشركات الأجنبية وفقًا للاتفاقيات المبرمة.
- الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج.
- تحويل احتياطات التأمين من فروع الشركات الأجنبية العاملة محليًا إلى مراكزها الرئيسية في الخارج.

¹ Office des changes. Balance des Paiement. Royaume du maroc. 2005. P 13. Sur le site : www.oc.gov.ma

يتأثر ميزان المدفوعات بقطاع التأمين من خلال رصيد العمليات التأمينية، والذي يُمثل الفرق بين الأموال الواردة والصادرة. فعند تخفيض قيمة العملة المحلية، تزداد حصيلة الإيرادات الناتجة عن عمليات التأمين المصدّرة للخارج، بينما قد يؤدي الاعتماد المفرط على شركات التأمين الأجنبية إلى تسرب رؤوس الأموال خارج البلاد، مما يؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات ويُضعف رصيد حركة رؤوس الأموال¹.

¹ محمد زكي شافعي. مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النصر العربية العربية. لبنان. د.ت. 620.4

خلاصة الفصل

يُعَدّ التأمين نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا أساسيًا يهدف إلى توفير الحماية ضد المخاطر المختلفة، حيث تطور عبر الزمن ليشمل مبادئ وخصائص تضمن استقراره وفعاليته. كما يتنوع التأمين ليشمل مجالات متعددة، منها التأمين على الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات، مما يعكس أهميته في مختلف جوانب الحياة.

من ناحية أخرى، تُشكل التنمية الاقتصادية حجر الأساس في تحقيق التقدم والازدهار، إذ تتطلب مجموعة من العوامل والمتطلبات لضمان استدامتها، مثل الاستثمارات الفعالة، الموارد البشرية المؤهلة، والبنية التحتية المتطورة. كما تُقاس التنمية الاقتصادية وفق معايير محددة، أبرزها الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الدخل، ومعدلات التشغيل.

في هذا السياق، يظهر التأمين كعامل محوري يُساهم في دعم التنمية الاقتصادية من خلال دوره في تمويل المشاريع، توفير الاستقرار المالي، وتحفيز الادخار والاستثمار. كما يؤدي التأمين دورًا اجتماعيًا مهمًا من خلال تعزيز الأمان الاجتماعي، نشر ثقافة المسؤولية، وخلق فرص عمل جديدة. إضافةً إلى ذلك، يرتبط قطاع التأمين ارتباطًا وثيقًا بالمؤشرات الاقتصادية، حيث يؤثر على ميزان المدفوعات والاستثمارات، مما يجعله عنصرًا استراتيجيًا في السياسات الاقتصادية للدول.

بناءً على ذلك، يُمكن اعتبار التأمين أداةً فعالةً لدعم التنمية الاقتصادية، حيث يُوفر البيئة المناسبة لنمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويُساهم في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، مما يعزز المسار التنموي للدول.

الفصل الثاني

– دراسة حول نشاط التأمين والتنمية

الاقتصادية في الجزائر –

تمهيد

المبحث الأول : عموميات حول قطاع التأمين

المطلب الأول : تطور قطاع التأمين في الجزائر

المطلب الثاني : شركات التأمين في الجزائر

المطلب الثالث : منتجات التأمين في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل أداء التأمين والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2021

المطلب الأول : تطور إنتاج التأمين

الفرع الأول : حسب الشركات

الفرع الثاني : حسب الإنتاج

الفرع الثالث: حسب التعويضات المالية

المطلب الثاني : تطور إنتاج إعادة التأمين

نتائج تحليل الفرضيات

الإستنتاج والتوصيات

خلاصة الفصل

تمهيد

مرّ قطاع التأمينات في الجزائر، شأنه شأن باقي القطاعات الاقتصادية، بعدة إصلاحات عميقة عبر مختلف المراحل التاريخية، إذ سعت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى بناء نظام تأميني يتماشى مع متطلبات النموذج الاقتصادي الذي انتهجته البلاد. ومع كل تحوّل تعرفه السياسة الاقتصادية الوطنية، كان قطاع التأمين يحظى بنقاش واسع نظرًا لارتباطه الوثيق بمختلف مجالات الاقتصاد، مما يجعله عنصرًا أساسيًا في دعم التنمية.

سنسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة تطور نظام التأمين الجزائري، وتحليل دوره في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني عبر مختلف الفترات. كما سنسلط الضوء على أبرز شركات التأمين النشطة في السوق الجزائرية، متناولين مساهماتها المتنوعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمويل المشاريع التنموية.

المبحث الأول: عموميات حول قطاع التأمين في الجزائر

شهد نظام التأمين في الجزائر تطورات متسارعة منذ الحقبة الاستعمارية، حيث كان خاضعاً بالكامل للتنظيمات والتشريعات الفرنسية المعمول بها آنذاك. وقد استمر العمل بهذه القوانين حتى بعد نيل الجزائر لاستقلالها سنة 1962، إذ لم تُحدث السلطات تغييرات جذرية في البداية، بل واصلت التعامل ضمن الإطار القانوني الموروث من الاستعمار، نظراً لغياب البدائل الوطنية الجاهزة آنذاك. غير أن الدولة الجزائرية، مع مرور الوقت، بدأت تتخذ خطوات تدريجية للسيطرة على هذا القطاع الحيوي وإعادة تنظيمه بما يتماشى مع رؤيتها الاقتصادية والسياسية، خاصة مع تبنيها لنهج اشتراكي في التسيير والتخطيط. وقد توجت هذه المساعي بإصدار أول قانون تأمين جزائري مستقل سنة 1980، والذي جاء ليعكس التوجهات الجديدة للدولة ويؤسس لإطار قانوني وتنظيمي وطني خاص بقطاع التأمين.

وفي هذا السياق، سنتناول أيضاً مختلف الشركات العاملة في مجال التأمين في الجزائر، سواء العمومية منها أو الخاصة، مع التطرق إلى المؤسسات الرقابية التي تسهر على تنظيم هذا القطاع وضمان احترامه للضوابط القانونية والمهنية المعمول بها.

المطلب الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر

يمكن تلخيص تطور نظام التأمين في الجزائر عبر مجموعة المراحل التاريخية التالية¹:

الفرع الأول: المرحلة الاستعمارية

ظهر التأمين في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، حيث كان يهدف أساساً إلى خدمة مصالح المعمرين الأوروبيين. فقد تم التركيز على تأمين المخاطر التي تتماشى مع أنشطتهم الاقتصادية، مثل استغلال الموارد المنجمية، والزراعة، وحوادث المرور، بالإضافة إلى التأمين على الحياة.

¹ بري ابن سيناء ، حفوطة محمد ، قادي الزهرة ، دور التأمينات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية 2013—2018 ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2021 ، ص36

وقد كانت كافة العمليات التأمينية خاضعة للتشريعات الفرنسية المعمول بها آنذاك، ومن أبرزها **قانون 13 جويلية 1930**، الذي يُعد من أقدم النصوص القانونية المنظمة لعقود التأمين، وظل معمولاً به في الجزائر خلال هذه الحقبة.

لم يكن التأمين بمفهومه الحديث معروفاً في الجزائر خلال الفترة التي سبقت العهد الاستعماري، إذ لم تكن هناك مؤسسات أو أطر تنظيمية واضحة لهذا النشاط. وإنما ارتبط ظهور التأمين وتطوره في البلاد بتوسع النفوذ الفرنسي، حيث انعكس الاندماج السياسي والاقتصادي مع فرنسا على انتقال هذا النشاط إليها.

وقد مرّ نشاط التأمين خلال هذه المرحلة بمرحلتين أساسيتين¹:

- دخول الوسطاء ووكالات التأمين إلى الجزائر
- بدء تنفيذ القوانين واللوائح المرتبطة بالتشريع الفرنسي

اهم القوانين التي نظمت التأمين في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية ، يلخصها الجدول التالي:

الجدول رقم 01: القوانين المنظمة لقطاع التأمين في الجزائر

النوع	التاريخ	المضمون
قانون	13 جويلية 1930	تنظيم عقود التأمين البرية
قانون	04 جوان 1938	توحيد مراقبة الدول لكل شركات التأمين وتنظيم قانونها
مرسوم	29 جويلية 1939	مرسوم حدد محاسبة شركات التأمين
مرسوم	17 أوت 1941	الضمانات والاحتياطات المفروضة على قطاع التأمين
أمر	04 أكتوبر 1945	منح حوادث العمل لصندوق الضمان الاجتماعي بعد أن كانت من اختصاص شركات التأمين
قانون	25 أبريل 1946	تأميم 32 شركة تأمين وإنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والمجلس الوطني للتأمينات

¹ بونشادة نوال، استراتيجيات الأعمال في شركات التأمين الجزائرية في ظل انفتاح سوق التأمين بالجزائر ، جامعة سطيف 1 - فرحات عباس ، ص75.

قانون	27 فيفري 1958	إلزامية تأمين المسؤولية المدنية لمالكي السيارات
مرسوم	06 مارس 1947	تعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

مرت الجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية بعدة تحولات على مستوى قطاع التأمين، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين رئيسيتين¹:

1_ المرحلة الانتقالية (1962 - 1965)

تمتد هذه المرحلة من لحظة استرجاع الدولة الجزائرية لسيادتها الوطنية سنة 1962 إلى غاية بداية احتكار الدولة لنشاط التأمين سنة 1966. وقد تميزت هذه المرحلة باتخاذ مجموعة من المبادرات الهادفة إلى حماية مصالح الدولة والمواطنين، خاصة في ظل استمرار نشاط عدد من المؤسسات الأجنبية في السوق الجزائرية، والتي بلغ عددها حوالي 27 مؤسسة، أغلبها فرنسية.

وقد اتسمت هذه الشركات بعدم الخضوع لأي رقابة حقيقية من طرف السلطات الجزائرية، إذ كانت تكتفي بفتح فروع تستهدف تحقيق أقصى الأرباح دون الاستثمار في السوق المحلية. والأسوأ من ذلك، أن هذه الشركات كانت تقوم بتحويل أرباحها ومداخيلها إلى الخارج عبر عمليات إعادة التأمين، ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة.

كما كشفت هذه المرحلة عن تهرب بعض هذه الشركات من دفع التعويضات للمواطنين المتضررين من الحوادث، مما أدى إلى فقدان الثقة في هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك، تدخل المشرع الجزائري بشكل سريع، حيث صدر في 8 جوان 1963 قانونان يؤسسان لتوجه جديد في تنظيم هذا القطاع.

¹ بري ابن سيناء ، حفوطة محمد ، قاديير الزهرة ، مرجع سابق ، ص 39.

2_ مرحلة الاحتكار (1966 - 1972)

بدأت مرحلة احتكار الدولة لقطاع التأمين سنة 1966، وجاء ذلك ضمن استراتيجية اقتصادية وطنية تهدف إلى بناء اقتصاد مركزي يركز على الصناعات الثقيلة. وقد تم تكريس هذا التوجه في 27 ماي 1966 من خلال إصدار أمرين مهمين:

- الأمر رقم 66-127: نص على تأميم شركات التأمين الأجنبية العاملة في الجزائر، وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة الجزائرية. وبموجب هذا الأمر، تم إنهاء استغلال الشركات الأجنبية لنشاط التأمين داخل الجزائر.

- الأمر رقم 66-129: نص على تأميم الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، كواحدة من بين 17 شركة تم تأميمها، بينما تم حل وتصفية بقية المؤسسات، باستثناء اثنتين تعملان بنظام تعاوني وهما: CCRMA (الصندوق التعاوني للتأمين المتبادل للفلاحين) و MATICC (مؤسسة التأمين الخاصة بمستخدمي النقل).

منذ ذلك الحين، أصبحت عمليات التأمين تدار من قبل مؤسسات وطنية، أهمها:

- الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)

- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)

وقد مثل هذا الاحتكار خطوة هامة نحو جزأة القطاع وتعزيز السيادة الاقتصادية في مجالات حيوية مثل التأمين.

3_ مرحلة التخصص (1973 - 1979)

مع توسع المشاريع الاقتصادية في الجزائر وتزايد حجم الممتلكات القابلة للتأمين، خاصة في ظل تبني الدولة لمجموعة من المخططات التنموية، ظهرت الحاجة إلى تنظيم قطاع التأمين بشكل أكثر دقة وفعالية. ومن أجل تعزيز السوق الوطني للتأمينات وضمان توزيع أفضل لمنتجات التأمين، قررت السلطات العمومية تقوية احتكار الدولة لهذا النشاط عبر تخصيص مجالات عمل كل شركة وطنية.

وقد تجلّى هذا التوجه من خلال النقاط التالية:

- فيما يتعلق بإعادة التأمين، والتي كانت منذ البداية تُمارَس من طرف الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، تم في 1 جانفي 1973 إعادة تنظيم هذا النشاط، من خلال إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين (CCR) بموجب الأمر رقم 73-54، ليصبح الجهة المتخصصة حصرياً في عمليات إعادة التأمين على المستوى الوطني.
- أما بخصوص عمليات التأمين الأخرى، فقد صدر القرار الوزاري رقم 828 سنة 1975، وبدأ تطبيقه ابتداءً من 1 جانفي 1976، وكان الهدف منه هو:
 - إلغاء المنافسة القائمة بين الشركتين الوطنيتين SAA و CAAR.
 - توزيع الأخطار التأمينية على الشركات بشكل حصري، بحيث تختص كل شركة بمجموعة محددة من الأخطار، ما أدى إلى ظهور ما يُعرف بتخصص شركات التأمين.

4_ مرحلة ما قبل الإصلاحات (1980 - 1994)

- في إطار سعي الدولة إلى ضبط وتنظيم قطاع التأمين، أصدر المشرع الجزائري في 9 أوت 1980 قانوناً شاملاً يضبط كافة العمليات التأمينية، وينظم العلاقات بين الشركات، ويؤكد على استمرار احتكار الدولة لهذا النشاط. وقد شمل هذا القانون ما يلي:
- تحديد أنواع التأمين المختلفة.
 - وضع آليات رقابة صارمة من طرف الدولة على نشاطات التأمين.
 - فرض مجموعة من التأمينات الإلزامية، من بينها:
 - إلزام الهيئات العقارية العمومية بالاكتتاب في تأمينات الحريق وأضرار المياه.
 - إلزام المهندسين، المعماريين، المقاولين، وأعضاء الشبه الطبي بالاكتتاب في تأمين المسؤولية المدنية المهنية.

وفي سنة 1982، شرعت السلطات في عملية إعادة هيكلة واسعة للشركات الوطنية، بما فيها شركات التأمين. وضمن هذا الإطار، تمت إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، ونتج عنها إنشاء شركة جديدة هي الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CATR)، وذلك بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985، لتتخصص في تأمينات النقل البري، البحري، والجوي.

أما في سنة 1990، فقد شهد قطاع التأمين تحولاً جديداً، حيث تم إلغاء مبدأ التخصص بالنسبة لشركات التأمين، مما سمح لها بممارسة جميع أنواع عمليات التأمين بحرية أكبر، وذلك في إطار التوجه التدريجي نحو الانفتاح الاقتصادي.

5_ مرحلة تحرير السوق التأميني (1995 - إلى يومنا هذا)

مع بداية التسعينات، تبنت الجزائر نهج الاقتصاد الحر، ما انعكس مباشرة على قطاع التأمين، حيث أصبح يتمتع بهامش أوسع من الحرية في ممارسة أنشطته. وقد شكّل صدور القانون رقم 95-07 بتاريخ 25 جانفي 1995 نقطة تحول رئيسية، إذ فتح الباب أمام تحرير السوق التأميني بشكل تدريجي، سواء من حيث دخول رؤوس أموال وطنية أو أجنبية، أو من حيث تنوع الفاعلين في المجال.

أبرز ما نص عليه هذا القانون¹:

- فتح القطاع أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، مع اشتراط أن يُعطى برأس مال خاص.
- إنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات، يترأسه الوزير المكلف بالمالية، ويُعنى بتنظيم وتطوير القطاع.
- إتاحة إمكانية تأسيس شركات تأمين خاصة من طرف المستثمرين، بعد الحصول على اعتماد من وزير المالية، بناءً على رأي المجلس الوطني للتأمينات.

¹ وهالي إهام، فريد أيمن، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، جامعة المسيلة، 2022، ص 67 - 69.

- تنمية شبكة التوزيع وتحسين نوعية الخدمات التأمينية، مع فتح المجال أمام وسطاء التأمين، سواء على شكل وكلاء عامين أو سماسرة.

إصلاحات ومراسيم لاحقة¹:

- صدر القرار المؤرخ في 3 نوفمبر 1998 (13 رجب 1419)، الذي نص على:
 - إنشاء اللجنة القانونية ولجنة حماية مصالح المؤمن لهم والتعريف، التابعتين للمجلس الوطني للتأمينات.
 - تحديد تشكيلهما، وتنظيم عملهما، ومهامهما في مراقبة السوق وضمان حماية المؤمن لهم.

• أصدرت مراسيم تنفيذية تهدف إلى:

- تحديد الحوادث الطبيعية المغطاة بالتأمين الإلزامي ضد الكوارث الطبيعية.
- توضيح كيفية إعلان حالة الكارثة الطبيعية.
- إدراج بنود نموذجية في عقود التأمين المتعلقة بالكوارث الطبيعية.
- تحديد الالتزامات التقنية المترتبة عن هذا النوع من التأمين.
- كما نص القرار المؤرخ في 31 أكتوبر 2002 على معايير التعريفات والإعفاءات المطبقة على الكوارث الطبيعية.

- وفي إطار تعزيز الانفتاح، أصدرت الدولة القرار المؤرخ في 2 فيفري 2007، الذي يحدد:

- شروط وكيفيات فتح مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية في الجزائر.

- إجراءات منح التراخيص، والتي تُمنح بقرار من الوزير المكلف بالمالية.
- وبذلك، شهد قطاع التأمين الجزائري تطوراً ملحوظاً نحو التحرير والانفتاح، مع السعي لضمان التوازن بين الحرية الاقتصادية وحماية مصالح المؤمن لهم وتنظيم السوق وفق معايير واضحة.

¹ وهالي إهام، قريد أيمن، دور قطاع التأمين في التنمية مرجع سابق، ص 70.

المطلب الثاني : شركات التأمين في الجزائر

انطلاقاً من التقارير الصادرة عن مديريةية التأمينات، يتبين أن نشاط التأمين في الجزائر يُمارَس من قبل 24 شركة تأمين، موزعة حسب نوع المخاطر التي تغطيها، كما يلي:

01 شركة لإعادة التأمين

02 شركتان متخصصتان في التأمينات الخاصة (تأمين القرض العقاري وتأمين قرض التصدير).

14 شركة لتأمين الأضرار

07 شركات لتأمين الأشخاص

ويمكن شرح ذلك وفقاً لتصنيف نشاط التأمين كما يلي:

1_ التأمين المباشر

ويمارَس من قبل شركات التأمين، وينقسم إلى:

أ. شركات تأمين الأضرار:

4 شركات عمومية:

○ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)

○ الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)

○ الشركة الجزائرية للتأمينات الصناعية (CAAT)

○ الشركة الجزائرية للتأمينات الزراعية (ASIA)

6 شركات خاصة:

○ Trust Algeria

○ Assurance Multirisque (AM)

○ 2A Assurances

○ Assurance Alliance (Allurice)

Assurances El Salamnia ◦

CIAR ◦

• 1 شركة مختلطة:

AXA Assurance Algérie (Dommittings Assurance Algérie) ◦

(سابقاً)

• 3 تعاوضيات تأمين:

MANTEC ◦

MACN ◦

Mutualist ◦

ب_ شركات تأمين الأشخاص:

• 2 شركتان عموميتان:

TALA Assurances ◦

CAARAMA ◦

• 2 شركتان خاصتان:

VIE MACIR ◦

Djazair El CARDIF (SAPS) ◦

• 3 شركات مختلطة:

AXA Assurance Vie Algérie ◦

Algerian Gulf Life Insurance Company (AGLIC) ◦

Assur'Vie Algérie ◦

2_ إعادة التأمين

• شركة مركزية وحيدة تنشط في هذا المجال:

○ الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)

3_ التأمينات المتخصصة

- شركة CAGEX: متخصصة في تأمين قرض التصدير
- شركة SGCI: متخصصة في تأمين القرض العقاري

هذا التوزيع يعكس التنوع في الفاعلين داخل سوق التأمين الجزائري، الذي يشمل شركات عمومية وخاصة ومختلطة، بالإضافة إلى هيئات متخصصة وتعاضديات، مما يعزز المنافسة ويغطي مختلف احتياجات السوق والمخاطر المحتملة.

أولاً. الشركات العمومية المكلفة بالتأمين المباشر:

1. الشركة الوطنية للتأمين: (SAA)

هي شركة عمومية ذات أسهم أنشئت في 12 ديسمبر 1963 كشركة مختلطة جزائرية ومصرية، وتم تأميمها سنة 1966 بموجب قانون 127/66 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين. رأس مالها الاجتماعي يُقدّر بـ 20 مليار دينار جزائري، أمّا رقم أعمالها لسنة 2018 فيفوق 27 مليار دينار جزائري¹.

2. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين: (CAAR)

شركة عمومية ذات أسهم أنشئت سنة 08 جوان 1963، حيث أوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بدلاً عن شركات تأمين أخرى بـ 10 من نشاطها، في سنة 1964 أصبحت تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين. رأس مالها الاجتماعي يُقدّر بـ 12 مليار دينار جزائري. بلغ رقم أعمالها 15.3 مليار دينار جزائري سنة 2019².

3. شركة تأمين المحروقات: (CASH)

¹ الموقع الإلكتروني للشركة الوطنية للتأمين. www.saa.dz ، تاريخ الاطلاع : 2025-04-24

² الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين. www.caar.dz : ، تاريخ الاطلاع: 2025-04-24

شركة عمومية ذات أسهم تابعة لشركات المحروقات "سوناطراك"، أنشئت في 4 أكتوبر 1999 ذات رأس مال اجتماعي يُقدَّر بـ 7.800 مليار دينار جزائري، ورقم أعمالها لسنة 2019 قدر بـ 11.62 مليار دينار، بنسبة ارتفاع 21.3% بالمقارنة¹.

ثانياً، الشركات الخاصة

1. ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين: (Trust Algérie)²

هي أول شركة تأمين ذات أسهم (SPA) برأس مال أجنبي مملوك للخواص، مشتركة بين شركة ترست البحرينية للتأمين وإعادة التأمين (95%) والشركة القطرية العامة للتأمين. (5%)

مُنحت الاعتماد يوم 18 نوفمبر 1997 لممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وبدأت نشاطها سنة 1998.

يبلغ رأس مالها الاجتماعي حالياً 2.453 مليار دينار جزائري سنة 2016.

2. الجزائرية للتأمينات (2A)³:

شركة خاصة ذات أسهم، أنشئت بتاريخ 6 مايو 1997 لممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين.

رأس مالها خاص وطني، ويُقدَّر بملياري دينار جزائري.

بلغ رقم أعمالها سنة 2016 نحو 3.627 مليار دينار جزائري.

3. الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين:⁴ (CIAR)

شركة خاصة ذات أسهم، تتكون من مساهمين خاصين (وطنيين وأجانب).

تُزاوَل جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وأنشئت بتاريخ 1 أغسطس 1998.

رأس مالها خاص وطني، ويُقدَّر بـ 4.167 مليار دينار جزائري.

¹ الموقع الإلكتروني للشركة تأمين المحروقات. www.cash.dz ، تاريخ الاطلاع : 2025-04-24

² الموقع الإلكتروني لشركة تراست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين، تاريخ الإطلاع: 2025-04-24 : www.trust-assurances.dz

³ الموقع الإلكتروني للجزائرية للتأمينات ، تاريخ الإطلاع: 2025-04-24 : www.2a.dz

⁴ الموقع الإلكتروني للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، تاريخ الإطلاع: 2025-04-24 : www.laciar.dz

بلغ رقم أعمالها سنة 2016 حوالي 9.182 مليار دينار جزائري.

4. شركة أليانس للتأمين¹: (ALLIANCE Assurances)

شركة خاصة ذات أسهم، حصلت على الاعتماد بتاريخ 30 يوليو 2005.

هي أول شركة تأمين خاصة تُدرج في البورصة سنة 2011.

رأس مالها يُقدَّر بـ 2.406 مليار دينار جزائري.

بلغ رقم أعمالها سنة 2019 نحو 5.2 مليار دينار جزائري.

تُزاوّل جميع عمليات التأمين على الأضرار.

5. العامة للتأمينات المتوسطة²: (GAM)

شركة ذات أسهم، أُنشئت بتاريخ 10 سبتمبر 2000.

تُزاوّل جميع أصناف التأمين على الأضرار.

رأس مالها أجنبي (ECP)، ويُقدَّر بـ 2.400 مليار دينار جزائري.

بلغ رقم أعمالها سنة 2016 نحو 3.329 مليار دينار جزائري.

6. شركة سلامة للتأمين: (Assurances SALAMA)

تم اعتمادها في 26 مارس 2000، برأس مال يُقدَّر بـ 2 مليار دينار جزائري.

تُعد فرعاً للشركة الإماراتية "سلامة - الشركة الإسلامية العربية للتأمين".

بلغ رقم أعمالها لسنة 2020 حوالي 4.6 مليار دينار جزائري.

تُمارس جميع عمليات التأمين على الأضرار وفق صيغة التأمين التكافلي.

7. شركة كارديف دزائر: (Cardif Djazair)

8. أكسا للتأمين على الأضرار: (AXA Assurances Dommages Algérie)

ثالثاً، شركات تأمين الأشخاص:

¹ الموقع الإلكتروني لشركة أليانس للتأمين، تاريخ الإطلاع 2025-04-24 : www.allianceassurance.com.dz

² الموقع الإلكتروني للشركة العامة المتوسطة، تاريخ الإطلاع 2025-04-24 : www.gam.dz

شهد قطاع التأمينات تغيراً في تقديم منتجاته مع ميلاد فروع متخصصة في التأمين على الأشخاص، الذي يعد قطاعاً يتمتع بقدرات ضخمة ومردود معتبر من شأنه تحقيق رقم أعمال أكبر مما هو عليه الآن، وذلك طبقاً للقانون 04/06 المتعلق بالتأمينات الذي منح شركات التأمين مهلة (5 سنوات) لفصل تأمينات الأشخاص عن تأمين الأضرار (مارس 2011 - مارس 2016). أسهمت هذه المبادرة في إبراز حقيقة التأمين على الأشخاص من خلال منتجات جديدة وأساليب تسيير حديثة، حيث تم الإعلان عن إنشاء سبع شركات متخصصة في التأمين على الأشخاص من سنة 2011، وهي:

1. شركة التأمين والاحتياط والصحة: (SAPS)

تُعرف أيضاً باسم "أمانة". (AMANA)

شركة عمومية ذات أسهم، تم إنشاؤها في 2011/03/10 عبر شراكة بين الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وشركة (LNB) الفرنسية، وبمشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك تنمية المحليات. (MASIF). رأس مالها الاجتماعي يعادل ملياري دينار جزائري.

2. شركة التأمين على الحياة تالا: (TALA)

مؤسسة فرع للشركة الجزائرية للتأمين. (CAAT)

متخصصة في تأمينات الأشخاص، وحصلت على الاعتماد في 2011/04/17. رأس مالها قدره مليار دينار جزائري. بلغ رقم أعمالها 781.5 مليون دينار جزائري سنوياً حسب تصريح المدير العام.

3. كرامة للتأمينات¹: (CAARAMA)

شركة ذات أسهم، فرع للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين. (CAAR)

حصلت على الاعتماد في 2011/03/09 برأس مال قدره مليار دينار جزائري.

حققت رقم أعمال قدره 2.130 مليار دينار جزائري سنة 2017.

4. شركة مصير للحياة¹: (MACIR VIE)

شركة ذات أسهم (SPA) ، حصلت على الاعتماد في 11 أغسطس 2011. رأس مالها قدره مليارا دينار جزائري. فرع مملوك للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين. (CIAR) تختص في تنظيم منتجات التأمين على الأشخاص في مجالات السفر والحياة والصحة. تضم حالياً حوالي 100 وكيل عام و 5 وكالات مباشرة، بالإضافة إلى 80 نقطة بيع عبر كامل التراب الوطني.

5. أكسا للتأمين على الحياة. (AXA VIE)

6. شركة التأمين التعاضدي. (MUTUALIST)

7. الشركة الخليج الجزائرية لتأمين الأشخاص الجزائرية للحياة. AGLIC

رابعاً. التعاضديات:

1. التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة²: (MAATES)

تم اعتماد هذه التعاضدية في 29 ديسمبر 1964 وفقاً للقانون الصادر سنة 1963 الذي يقتضي مراقبة جميع الشركات الوطنية والأجنبية من طرف وزارة المالية. تضم المنتسبين العاملين في قطاع التربية والثقافة. تقوم بعمليات التأمين على السيارات والتأمين الشامل للسكن. يقدر رأس مالها بـ 1 مليار دينار جزائري.

¹ الموقع الإلكتروني لشركة مصير للحياة www.macirviedz ، تاريخ الإطلاع 2025-04-29 .

² الموقع الإلكتروني للتعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة <http://www.maates.dz> ، تاريخ الإطلاع 2025-04-30 .

2. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي¹: (CNMA)

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب التعليمات 64-72 المؤرخة في ديسمبر 1972. هدفه حماية الممتلكات والأشخاص، وهو صندوق تعاضدي للاستثمار الزراعي. يرتبط نشاطه بالفلاحة ويقوم بجميع عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين. يمكنه منح القروض بموجب الترخيص الذي منحه له البنك المركزي عبر المرسوم 95-97 بتاريخ 1 أبريل 1995. يبلغ رأس ماله 758.7 مليون دينار جزائري. حقق رقم أعمال قدره 14 مليار دينار جزائري سنة 2018.

3. الشركة المركزية لإعادة التأمين²: (CCR)

هي شركة عمومية ذات أسهم، أنشئت في 1 أكتوبر 1973، ويُقدّر رأس مالها بـ 600 مليون دينار جزائري. بلغ رقم أعمالها لسنة 2019 حوالي 35.655 مليون دينار جزائري. ينحصر نشاط الشركة في ممارسة عمليات إعادة التأمين، وتُعد المتعامل الوحيد المتخصص في هذا المجال داخل السوق الجزائري، كما تستفيد من حق التنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين.

خامسًا. الشركات المنصمة:

1. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات³: (CAGEX)

أنشئت في 10 جانفي 1996. المادة 4 من الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10/10/1996 المتعلق بتأسيس نظام التأمين ضد مخاطر التصدير، وتم اعتمادها. وفق المرسوم

¹ الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي <http://www.cnma.dz>، تاريخ الإطلاع 2025-04-30 .

² الموقع الإلكتروني للشركة المركزية لإعادة التأمين <http://www.ccrdz.com> ، تاريخ الإطلاع 2025-04-30 .

³ الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات <http://www.cagex.dz>، تاريخ الإطلاع 2025-04-30

التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 12 جويلية 1996، هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 02 مليار دج، مشترك بين البنوك العمومية وشركات التأمين العمومية.

2. شركة ضمان القرض العقاري¹: (SGCI)

هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تم إعتماها في 15 أكتوبر 1997 بمشاركة الخزينة العمومية (40.35%)، وستة بنوك عمومية، وإعطاء رأسمال 2 مليار دج. بدأ نشاطها فعلياً في الفاتح من جويلية 1998، حيث تقوم بممارسة جميع عمليات التأمين التعاقدية الخاصة بالقروض العقارية.

المطلب الثالث : منتجات التأمين في الجزائر

تقدم شركات التأمين في الجزائر العديد من الخدمات والمنتجات التأمينية، التي تختلف وتتنوع حسب القطاعات والأعوان الطالبين لها.

أولاً. تأمين الممتلكات والمسؤولية: تشمل الأنواع التالية²:

1. التأمين من الحريق والأخطار اللاحقة: يغطي هذا العقد الأضرار المادية التي تلحق

بالأشياء المؤمن عليها بسبب الحريق أو الانفجار أو صاعقة كهربائية.

2. التأمين من هلاك الحيوانات والأخطار المناخية: يضمن المؤمن فقدان الحيوانات

الناتج عن الموت الطبيعي أو الحوادث أو الأمراض. كما يمكن ضمان أخطار البرد

والعاصفة والفيضانات وفق الشروط المحددة في العقد. ينطبق هذا التأمين أيضاً على

البضائع المنقولة عبر الطرق البرية أو البحرية، حيث يغطي الأضرار والخسائر المادية

التي تلحق بالبضائع أثناء نقلها أو أثناء عمليات الشحن والتفريغ.

3. تأمينات المسؤولية: يغطي المؤمن التعويضات المالية الناتجة عن المسؤولية المدنية

للمؤمن له تجاه الأضرار التي تلحق بالغير.

¹ الموقع الإلكتروني لشركة ضمان القرض العقاري <http://www.ccrdz.com> ، تاريخ الإطلاع 2025-04-30 .
² مصعب بالي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية و بنوك و تأمينات جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018-2017، ص110-111.

4. **تأمين الكفالة:** هو عقد يضمن المؤمن بموجبه تعويض المؤسسة المالية أو المصرفية عن المستحقات المالية في حالة إعسار المدين، مقابل قسط تأمين.

ثانياً. التأمين على الأشخاص والعمل:

1. **التأمين على الأشخاص:** هو عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع مبلغ مالي (رأس مال أو ريع) عند وقوع حدث معين أو انتهاء الأجل المحدد في العقد، مقابل التزام المؤمن له بدفع الأقساط وفق جدول استحقاق متفق عليه.

2. **الرعاية:** هي عملية ادخار يلتزم المؤمن بموجبها بدفع مبلغ مالي للمؤمن له أو المستفيد عند انتهاء الأجل المحدد في العقد، مقابل دفع أقساط التأمين وفق آجال استحقاق متفق عليها.

3. **التأمين الجماعي:** يتم إبرام عقد التأمين الجماعي من قبل شخص معنوي (مثل مؤسسة) لتغطية مجموعة من الأشخاص ضد أخطار متعلقة بالتأمين على الأشخاص، وفق شروط محددة في العقد.

ثالثاً. التأمينات البحرية والجوية:

1. **التأمين على السفينة:** يشمل التأمين على هيكل السفينة وملحقاتها الضرورية لاستغلالها، سواء كانت مرتبطة بالهيكل أو منفصلة عنه.

2. **التأمين على البضائع المشحونة بحراً:** يغطي المؤمن الأضرار والخسائر المادية التي تلحق بالبضائع بسبب حوادث نقلها، بما في ذلك نقص الكميات أو الأوزان. يمكن تأمين البضائع بوثيقتين¹:

◦ وثيقة تأمين محددة لرحلة واحدة.

◦ وثيقة تأمين مفتوحة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بالتأمينات، الجزائر، 1995، ص 10-09.

كما يغطي التأمين المسؤولية المدنية البحرية، حيث يعوض عن الأضرار المالية أو المادية التي تسببها السفينة للغير أثناء استغلالها.

3. التأمينات الجوية¹:

- تأمين أجسام المركبات الجوية: يضمن تعويض الأضرار المادية اللاحقة بالمركبة الجوية، بما في ذلك مصاريف الإصلاح والنقل إلى مكان آمن.
 - تأمين المسؤولية الجوية: يغطي التعويض عن الأضرار التي تسبب فيها المركبة الجوية للغير أثناء استغلالها.
 - تأمين البضائع المنقولة جواً: يضمن تعويض الأضرار المادية أو الخسائر الناجمة عن التلف الكلي أو الجزئي للبضاعة أو نقص كميتها أو وزنها.
4. التأمين من الأخطار المتنوعة: يجمع هذا النوع عدة أخطار في عقد تأمين واحد، مثل: الحريق والانفجار، أضرار المياه، انكسار الزجاج، السرقة.
- تأمين خسائر الاستغلال: يهدف إلى تعويض المؤمن له عن النفقات العامة التي لا يمكن تغطيتها بعد انخفاض دخل المؤسسة.
 - التأمين الاختياري للسيارات: يشمل التغطية ضد مخاطر: التصادم أو الانقلاب، الحريق والاشتعال، السرقة أو السطو على السيارة وسرقة أجزائها، انكسار الزجاج.
 - تأمين كسر الآلات: يغطي الأضرار الناتجة عن: سوء الاستخدام، خلل في التركيب، انقطاع التيار الكهربائي.
 - التأمين المتعدد المخاطر للمساكن: يشمل الأضرار المادية التي تلحق بالسكن بسبب: السرقة، الحريق، تسرب المياه، كسر الزجاج.
 - التأمين على أخطار المواقع: أحد أنواع تأمين الإنشاءات، يغطي:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 95-07 المورخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بالتأمينات، الجزائر، 1995، ص 22-23.

- الأضرار والخسائر التي تصيب الموقع قيد الإنشاء.
 - الآلات والمواد الموجودة في موقع البناء.
 - التأمين على جميع أخطار التركيب: يضمن التغطية ضد جميع الأخطار التي تسبب أضراراً أو خسائر للعتاد المؤمن عليه (الآلات، الأجهزة) بسبب: أخطاء التركيب، وحوادث التركيب.
 - تأمين أخطار أجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية: يغطي:
 - الأضرار والخسائر التي تلحق بالأجهزة.
 - مصاريف الإصلاح والاستبدال.
 - تأمين الصادرات: تقدمه الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) بناءً على المرسوم رقم 345-96 الصادر في 10 جانفي 1996.
5. التأمينات الإلزامية:
1. تأمين المسؤولية المدنية، يلتزم به: ¹
 - الشركات والمؤسسات الاقتصادية المدنية.
 - أصحاب الخمارات والقاعات المخصصة للأنشطة التجارية والثقافية والرياضية.
 - الناقلون العموميون للمسافرين أو البضائع.
 - المؤسسات الصحية، وأعضاء المهن الطبية وشبه الطبية والصيدلانية الخاصة.
 - اصحاب الورشات والمصانع والمؤسسات الصناعية.
 2. التأمين من الحريق: يفرض على المؤسسات العمومية التابعة للقطاعات الاقتصادية المدنية أن تكتب تأميناً ضد خطر الحريق.
 3. التأمين في مجال البناء: يلتزم كل من ²:

¹ الدكتور حمليلى صالح، التأمينات البرية الإلزامية وجزاء الإخلال بها على ضوء الأمر رقم 95-07 ، العدد 2 ، قسم الحقوق، جامعة أدرار، ص 34-35.

² الدكتور حمليلى صالح، مرجع سابق، ص 40-41.

- المهندس المعماري، المقاول، مراقب التصاميم، أي متدخل (طبيعي أو معنوي).
- بكتابة تأمين لتغطية مسؤوليته المدنية المهنية الناتجة عن أعمال البناء.
- 4. **المسؤولية المدنية عن الصيد:** يلزم كل صياد بكتابة تأمين (بدون تحديد المبلغ) لضمان التعويضات المالية الناتجة عن المسؤولية المدنية التي قد تترتب على الأضرار الجسدية التي يسببها للغير أثناء الصيد أو إبادة الحيوانات الضارة وفقاً للتشريع المعمول به.
- 5. **تأمين المسؤولية المدنية المتعلقة بالسيارات:** يفرض الأمر رقم 74-1574 المؤرخ في 30 جانفي 1974 على كل مالك مركبة أن يكتتب بتأمين يغطي الأضرار التي قد تسببها المركبة للغير قبل السماح بتداولها.
- 6. **تأمين الكوارث الطبيعية: (CT-NAT)** كان اختياريًا في الجزائر، ثم أصبح إلزاميًا بموجب الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003، والذي ينص على وجوب تأمين الممتلكات ضد الكوارث الطبيعية.
- 7. **التأمينات البحرية والجوية:**
 - السفن والمركبات الجوية: يجب تأمين كل سفينة أو مركبة جوية مسجلة في الجزائر لدى شركة تأمين معتمدة لتغطية الأضرار التي قد تلحق بها أو بالغير.
 - الناقلون البحريون والجويون: يلتزم كل ناقل بحري أو جوي بكتابة تأمين لدى شركة معتمدة لتغطية مسؤوليته المالية تجاه الأشخاص، البضائع المنقولة و الغير.
 - المستوردون: يجب على كل مستورد يرغب في تأمين البضائع أو معدات التجهيز المنقولة بحرًا أو جواً أن يكتتب بتأمين لدى شركة تأمين معتمدة في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل أداء التأمين والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2019-2021

شهد قطاع التأمين تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث حجم النشاط أو تنوع المنتجات والخدمات التأمينية، غير أن تقييم فعالية هذا القطاع لا يقتصر على الأرقام الإجمالية للإنتاج، بل يتطلب تحليلاً لنشاطه الفني، الذي يشكل المؤشر الحقيقي على مدى كفاءة الشركات في إدارة المخاطر، وتحديد الأسعار، وتعويض المؤمن لهم. من خلال دراسة تطور الإنتاج التأميني، وحجم عمليات إعادة التأمين، وكذا مستوى التعويضات المدفوعة، بهدف تقييم مدى فعالية هذه الشركات في تحقيق التوازن بين الإيرادات والمخاطر.

المطلب الأول : تطور إنتاج التأمين

الفرع الأول : حسب الشركات

_ سنة 2018: هيكل السوق ونمو متفاوت بين الفروع

في سنة 2018، كان السوق الجزائري للتأمين يتكوّن من 23 شركة تأمين، موزعة على 12 شركة مختصة في التأمين على الأضرار، و 8 شركات تنشط في مجال التأمين على الأشخاص، إضافة إلى شركة إعادة تأمين واحدة وهي CCR، وشركتين متخصصتين. بلغ إجمالي رقم الأعمال المسجل في هذه السنة حوالي 143.7 مليار دينار جزائري، منها 137.7 مليار دج تخص التأمين المباشر فقط، وهو ما يُعادل أكثر من 95% من النشاط العام للسوق. وقد حقق التأمين المباشر نسبة نمو قدرها 3% مقارنة بالسنة السابقة. (2017) عند تفصيل هذا النمو حسب الفروع، نلاحظ أن التأمين على الأضرار سجّل تطوراً بنسبة 4%، ما يعكس استقراراً نسبياً في الطلب على هذا النوع من التغطية، خاصة في القطاعات التقليدية مثل التأمين على السيارات والممتلكات. في المقابل، تراجع التأمين على الأشخاص بنسبة 5%، ما يُبرز ضعف الإقبال المجتمعي على هذا الفرع، إما لأسباب ثقافية تتعلق بعدم الوعي بأهمية التأمين الشخصي، أو لأسباب اقتصادية ترتبط بتراجع القدرة الشرائية.

_ سنة 2019: مرونة نسبية رغم الصعوبات الاقتصادية

شهدت سنة 2019 نموًا في التأمين المباشر بنسبة 5%، حيث بلغ رقم الأعمال لهذا النشاط حوالي 144 مليار دينار جزائري.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، أثبت سوق التأمين مرونة نسبية، مسجلًا معدل نمو إجمالي قدره 3%، وهو ما يعكس قدرة القطاع على الحفاظ على نشاطه رغم التحديات، سواء على مستوى الطلب أو على مستوى إدارة الأخطار.

_ سنة 2020: تراجع ملحوظ بفعل تأثيرات الجائحة

تأثر سوق التأمين في سنة 2020 بشكل واضح، إذ انخفض رقم أعمال التأمين المباشر إلى 137.5 مليار دج، أي بانخفاض ملحوظ مقارنة بسنة 2019.

هذا التراجع يعزى أساسًا إلى التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19، التي طالت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التأمين، حيث شهد الطلب على التغطيات انخفاضًا بسبب تراجع النشاط الاقتصادي العام.

وفيما يتعلق بتركيبة السوق، فقد استمر فرع التأمين على الأضرار في الهيمنة، مستحوذًا على 91% من الإنتاج الإجمالي، بينما لم يشكل التأمين على الأشخاص سوى 9%، مما يعكس هشاشة هذا الأخير وضعف انتشاره بين فئات المجتمع.

_ سنة 2021: انتعاش تدريجي وتحسن في التأمين على الأشخاص

شهدت سنة 2021 انتعاشًا طفيفًا في سوق التأمين، حيث حقق القطاع معدل نمو عام قدره 5%، ووصل رقم أعمال التأمين المباشر إلى 144.7 مليار دج.

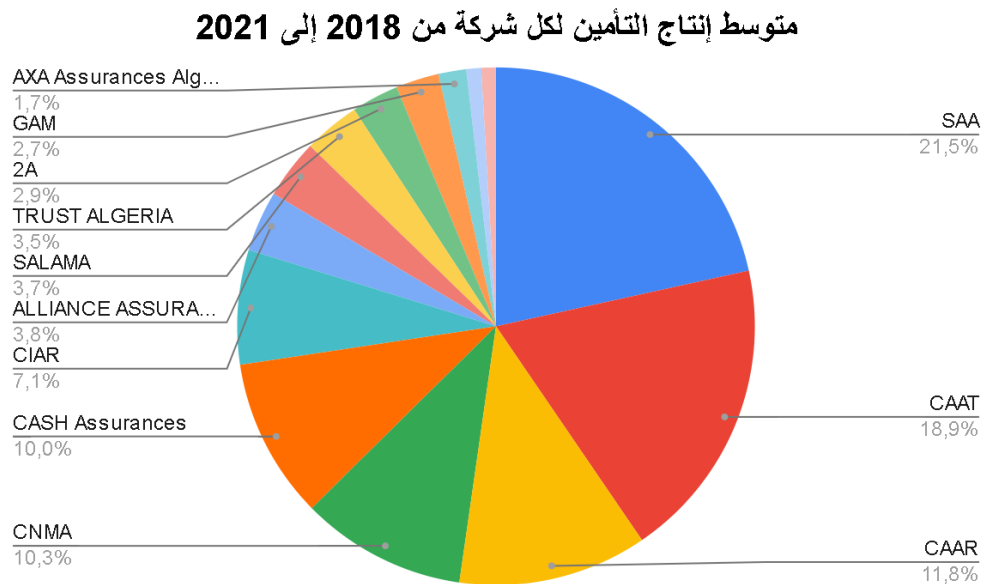
وتُظهر المؤشرات تحسنًا ملحوظًا في أداء فرع التأمين على الأشخاص، الذي سجّل نموًا بنسبة 9%، وهو تطور لافت مقارنة بالسنوات السابقة، ما قد يدل على بداية وعي تدريجي لدى الأفراد بأهمية التغطيات التأمينية الشخصية، خاصة في أعقاب الأزمة الصحية العالمية. أما التأمين على الأضرار، فقد استمر في الارتفاع أيضًا ولكن بوتيرة أقل، حيث بلغت نسبة

النمو 5%، مما يشير إلى استقرار هذا الفرع واحتفاظه بموقعه كمصدر رئيسي لعائدات السوق.

جدول رقم 02 - متوسط إنتاج التأمين لكل شركة من 2018 إلى 2021

الشركة	متوسط الإنتاج (مليون دينار)
SAA	28159.2
CAAT	24717.5
CAAR	15420.8
CNMA	13508.8
CASH Assurances	13090.8
CIAR	9336.5
ALLIANCE ASSURANCES	4938.5
SALAMA	4853.75
TRUST ALGERIA	4601.25
2A	3847.5
GAM	3528.75
AXA Assurances Algérie Dommage	2269.25
MACIR VIE	1206.5
TALA	1198

الشكل رقم 04_ رسم تخطيطي لمتوسط إنتاج التأمين لكل شركة من 2018 إلى 2021



الفرع الثاني: حسب الإنتاج

_ في سنة 2018، سجلت الشركة المركزية لإعادة التأمين رقم أعمال في إعادة التأمين قدره 4.3 مليار دينار جزائري، مما يعكس حجمًا محدودًا نسبيًا في هذا المجال مقارنة بإجمالي السوق، لكنه يبيّن دورًا ثابتًا في دعم شركات التأمين المحلية.

_ في سنة 2019، عرف النشاط تطورًا ملموسًا، حيث ارتفعت القبولات الدولية للشركة من 4.3 مليار دج إلى 5.8 مليار دج، وهو ما يمثل زيادة معتبرة تدل على تحسن قدرة CCR في جذب عمليات إعادة تأمين من الخارج، وتعزيز موقعها على المستوى الإقليمي أو الدولي.

_ في سنة 2020، تواصل نمو نشاط إعادة التأمين، إذ بلغ رقم الأعمال 6.06 مليار دج، ما يشير إلى ثبات الاستراتيجية التوسعية للشركة، بالرغم من التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 على الأسواق العالمية.

_ أما في سنة 2021، فقد عرف نشاط إعادة التأمين قفزة نوعية، حيث ارتفع رقم الأعمال بنسبة 18%، منتقلًا من 33.6 مليار دج إلى 39.6 مليار دج. ويلاحظ أن 83% من هذا الرقم تحقق من القبولات الوطنية، ما يبرز اعتماد السوق المحلي على الشركة المركزية لإعادة التأمين كفاعل محوري في تغطية الأخطار الكبيرة، فيما تبقى القبولات الدولية تشكل مكسبًا إضافيًا للشركة يعكس قدرتها التنافسية.

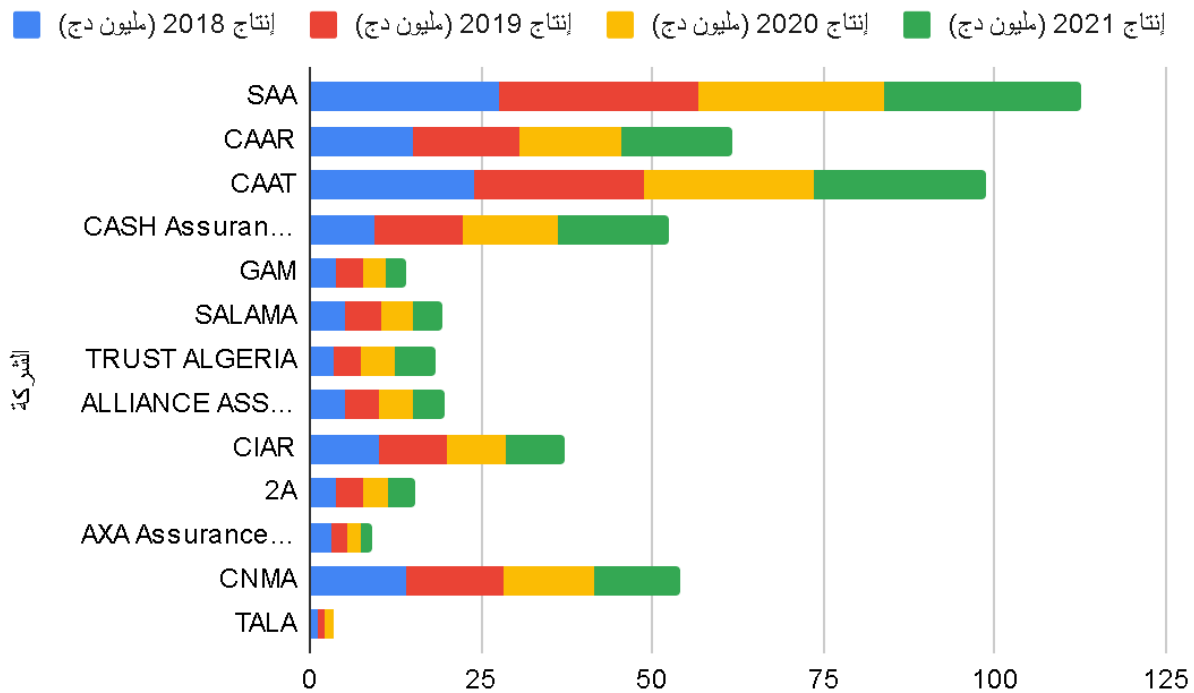
جدول رقم 03 - تطور إنتاج التأمين حسب الشركة (2018-2021)

الشركة	إنتاج 2018 (مليون دج)	إنتاج 2019 (مليون دج)	إنتاج 2020 (مليون دج)	إنتاج 2021 (مليون دج)
SAA	27,679	29,117	27,041	28,8
CAAR	15,195	15,365	14,866	16,257
CAAT	24,126	24,589	24,751	25,404

CASH Assurances	9,499	12,676	14,091	16,097
GAM	3,859	3,803	3,29	3,163
SALAMA	5,158	5,377	4,558	4,322
TRUST ALGERIA	3,547	4,04	4,758	6,06
ALLIANCE ASSURANCES	5,002	5,201	4,728	4,823
CIAR	10,099	9,866	8,729	8,652
2A	3,849	3,877	3,822	3,842
AXA Assurances Algérie	2,967	2,617	1,86	1,633
CNMA	14,025	14,312	13,055	12,643
TALA	1,119	1,117	1,17	NA

الشكل رقم 05_ رسم تخطيطي لتطور إنتاج التأمين في الجزائر حسب الشركة (2018-2021)

تطور إنتاج التأمين في الجزائر حسب الشركة (2018-2021)



تجدر الإشارة إلى أن البيانات تركز في المقام الأول على التأمين المباشر (باستثناء إعادة التأمين والتأمين المتخصص) وتتقسم كذلك إلى:

• **تأمين الأضرار:** ويغطي مجالات مثل التأمين على السيارات والتأمين على الممتلكات وما إلى ذلك.

• **تأمين الأشخاص:** ويشمل التأمين على الحياة والتأمين الصحي وما إلى ذلك.

يظهر تحليل الحصص السوقية لهذه الشركات عبر السنوات اختلافاً في الأداء والتموقع داخل السوق.

حيث تتصدر الشركة الجزائرية للتأمينات (SAA) باستمرار سوق التأمين على الأضرار، حيث تحافظ على أكبر حصة سوقية، ما يعكس قوتها الراسخة وانتشارها الواسع في السوق الجزائري. تليها عموماً الشركة الجزائرية للتأمينات على السيارات (CAAT) التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الحصة السوقية في نفس القطاع، وتُعد منافساً بارزاً في مجال التأمين على الأضرار. من جهتها، تواصل شركة التأمين وإعادة التأمين الجزائرية (CAAR) الحفاظ على مكانة مهمة داخل السوق، ما يشير إلى استقرار نسبي في أدائها وموقعها التنافسي. أما التعاضدية الوطنية لموظفي الفلاحة (CNMA)، فهي تتميز بظهور بارز، خاصة ضمن فئة الشركات التعاضدية، بفضل تمركزها في القطاع الفلاحي والريفي.

في المقابل، تُظهر شركة CASH Assurances تقلبات في حصتها السوقية على مر السنين، ما قد يعكس تأثيراً لتقلبات السوق أو لتغير استراتيجياتها التسويقية. بينما تسجل شركات مثل Salama و Trust Algeria و Alliance Assurances و GAM و A2 وجوداً في السوق من خلال حصص أصغر نسبياً، لكنها مستقرة، ما يشير إلى نوع من الثبات في مواقعها ضمن القطاع، رغم المنافسة.

من ناحية أخرى، تسجل شركة AXA Assurances Algérie Dommage حضوراً محدوداً في سوق التأمين على الأضرار، مع ملاحظة انخفاض طفيف في حصتها السوقية بمرور الوقت، مما قد يعكس تحديات تواجهها في هذا القطاع.

أما في قطاع التأمين على الأشخاص، فتُعتبر شركات مثل MACIR Vie وTALA، وSAPS، وCARDIF El-Djazair، وAXA Assurances Algérie Vie وAGLIC، من الشؤكات الرئيسية. وتُظهر هذه الشركات حصصاً سوقية متفاوتة؛ حيث يُسجل بعضها نمواً ملحوظاً، بينما يشهد البعض الآخر تراجعاً على مدى السنوات، ما يعكس ديناميكية هذا القطاع وتنوع استراتيجيات الشركات العاملة فيه.

الفرع الثالث: حسب التعويضات المالية

تمثل التعويضات المالية المؤشر الأوضح على مدى التزام شركات التأمين بتغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم، وتُعد أداة تقييم حيوية لأدائها الفني.

_ في سنة 2018، سجلت شركات التأمين انخفاضاً في تسويات المطالبات بنسبة 2%، حيث تراجعت من 70.6 مليار دج في 2017 إلى 69.5 مليار دج. هذا التراجع قد يعكس إما انخفاضاً في عدد الحوادث المؤمنة، أو تحسناً في شروط التغطية وتقنيات إدارة المطالبات، أو حتى تغييرات في طبيعة الأخطار المؤمن عليها.

_ في سنة 2019، ارتفعت مخصصات المطالبات غير المسددة بنسبة 9%، حيث انتقلت من 76.5 مليار دج إلى 83.3 مليار دج. هذه الزيادة تشير إلى تراكم ملفات التعويض أو تأخر في تسوية بعض المطالبات، ما يمكن أن يعكس ضغوطاً إدارية أو تقنية على الشركات، أو تغييرات في معايير التقييم والاحتياط.

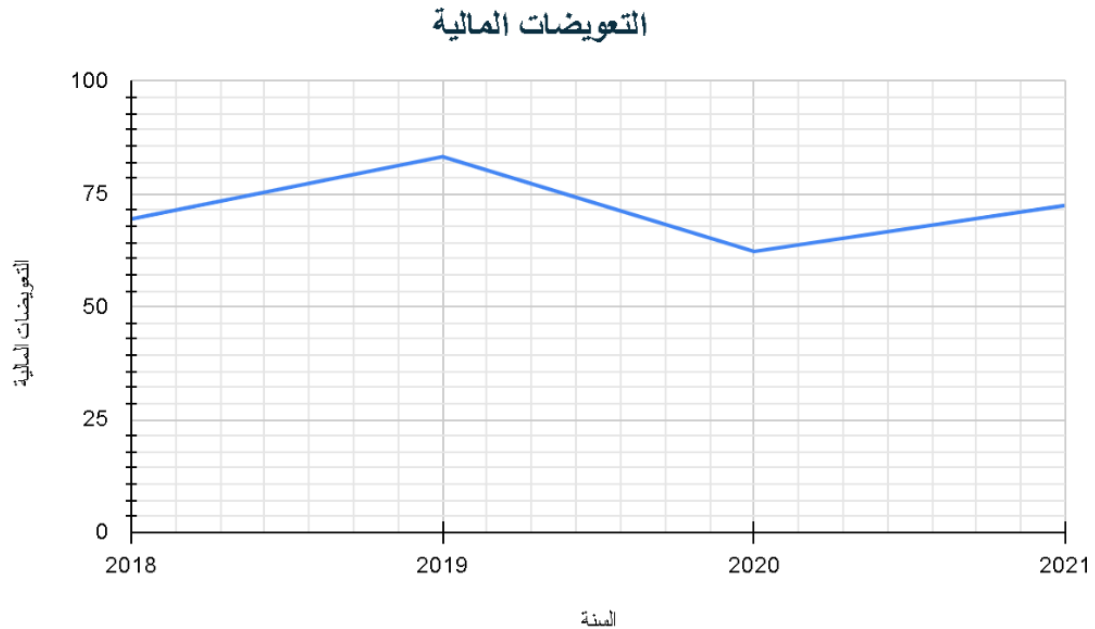
_ في سنة 2021، بلغت قيمة التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين 72.5 مليار دج، مقارنة بـ 62.3 مليار دج في سنة 2020، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة تقريبية قدرها 16%. هذا الارتفاع قد يكون ناتجاً عن استئناف النشاط الاقتصادي بعد

تخفيف إجراءات الجائحة، أو نتيجة زيادة عدد الحوادث المؤمن عليها، خاصة في التأمين على الأضرار.

جدول رقم 04 - يوضح التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين.

السنة	التعويضات المالية (مليار دج)	نسبة التغير السنوي (%)
2017	70.6	—
2018	69.5	-1.6%
2019	83.3	+19.9%
2020	62.3	+33.71%
2021	72.5	+16.4%

الشكل رقم 06_ رسم بياني يوضح التعويضات المالية المدفوعة



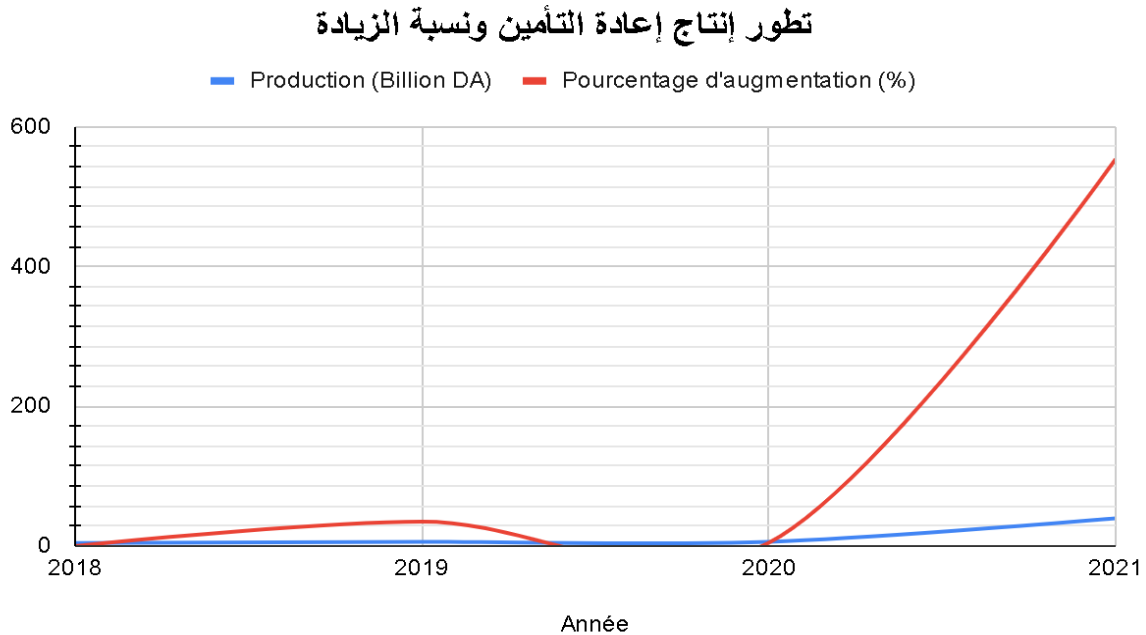
المطلب الثاني : تطور إنتاج إعادة التأمين

في هذا المطلب سنتطرق إلى تطور إنتاج إعادة التأمين ونسبة الزيادة في الأعوام السابق ذكرها ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 05 - يوضح تطور إنتاج إعادة التأمين ونسبة الزيادة

السنة	نسبة الزيادة (%)	إنتاج إعادة التأمين (مليار دينار)
2018	0	4.3
2019	34.88	5.8
2020	4.48	06.06
2021	553.47	39.6

الشكل رقم 07_ رسم بياني يوضح تطور إنتاج إعادة التأمين ونسبة الزيادة



_ سنة 2018: بداية تعزيز القبولات الدولية

في عام 2018، سجلت CCR إيرادات قدرها 4.3مليار دينار جزائري من عمليات القبولات الدولية. يمثل هذا الرقم بداية استراتيجية الشركة في التوسع خارج السوق المحلية، مما يعكس جهودها في تنويع محفظتها وتقليل الاعتماد على السوق الوطني فقط.

_ سنة 2019: نمو ملحوظ في النشاط الدولي

شهدت CCR في عام 2019 زيادة في نشاط إعادة التأمين، حيث ارتفعت القبولات الدولية من 4.3 مليار دج في 2018 إلى 5.8 مليار دج. يعكس هذا النمو بنسبة تقارب 35% تعزيز مكانة CCR في الأسواق الدولية، وتأكيدًا على نجاح استراتيجيتها التوسعية.

_ سنة 2020: استقرار في الأداء رغم التحديات

في عام 2020، واصلت الشركة المركزية لإعادة التأمين تحقيق أداء قوي في مجال إعادة التأمين، حيث بلغت الإيرادات 6.06 مليار دج. رغم التحديات الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، تمكنت الشركة من الحفاظ على استقرار نشاطها، مما يدل على مرونتها وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة.

_ سنة 2021: توسع كبير في القبولات الوطنية

شهدت الشركة المركزية لإعادة التأمين في عام 2021 نموًا كبيرًا في نشاط إعادة التأمين بنسبة 18%، حيث ارتفعت الإيرادات من 33.6 مليار دج إلى 39.6 مليار دج. ومن الجدير بالذكر أن 83% من هذا الرقم جاء من القبولات الوطنية، مما يشير إلى تعزيز دور CCR في السوق المحلية وتوسيع نطاق خدماتها لتلبية احتياجات شركات التأمين الوطنية. تُعد CCR اللاعب الأساسي في سوق إعادة التأمين الجزائري، حيث تستحوذ على حصة سوقية كبيرة وتلعب دورًا محوريًا في دعم شركات التأمين المحلية.

حيث أظهرت أنشطة إعادة التأمين اتجاهًا تصاعديًا من 2018 إلى 2021، مما يعكس نجاح استراتيجيات CCR في التوسع وتنويع محفظتها.

بينما كانت القبولات الدولية محور التركيز في السنوات الأولى، أصبحت القبولات الوطنية تشكل الجزء الأكبر من نشاط CCR بحلول عام 2021، مما يدل على تكيف الشركة مع احتياجات السوق المحلية.

تُعد الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) المؤسسة الرئيسية في سوق إعادة التأمين بالجزائر. تتمثل مهامها في قبول عمليات إعادة التأمين من السوق المحلية (القبولات الوطنية) ومن الأسواق الخارجية (القبولات الدولية). تُظهر البيانات المتاحة أن CCR تلعب دوراً حيوياً في استقرار وتطوير قطاع التأمين في البلاد.

جدول رقم 06 _ يبين الموافقات الوطنية والدولية المتعلقة بعملية إعادة التأمين

السنة	القبولات الوطنية (مليار دج)	النسبة المئوية من إجمالي رقم الأعمال	القبولات الدولية (مليار دج)	النسبة المئوية من إجمالي رقم الأعمال	إجمالي رقم الأعمال (مليار دج)
2018	27.7	86%	4.3	14%	32.0
2019	30.0	83%	5.8	17%	35.8
2020	27.565	82%	6.059	18%	33.624
2021	32.979	83%	6.657	17%	39.636

من خلال الجدول رقم 05 الذي يوفر نظرة شاملة على تطور نشاط الشركة المركزية لإعادة التأمين، مع التركيز على التوازن بين القبولات الوطنية والدولية ، حيث تشير البيانات إلى أن القبولات الوطنية تشكل الجزء الأكبر من نشاط CCR ، مما يعكس تركيز الشركة على السوق المحلي. كما شهدت القبولات الدولية نمواً تدريجياً، مما يدل على جهود CCR في التوسع خارج الحدود الوطنية وتنويع محفظتها. وأن إجمالي رقم الأعمال أظهر نمواً مستمراً على مدار السنوات، مما يعكس الأداء الإيجابي للشركة في مجال إعادة التأمين.

القبولات الوطنية: العمود الفقري لنشاط CCR

• **2018 :** بلغت القبولات الوطنية 27.7 مليار دينار جزائري، ممثلةً 86% من

إجمالي رقم أعمال CCR.

• **2019 :** استمرت القبولات الوطنية في تشكيل الجزء الأكبر من نشاط الشركة المركزية

لإعادة التأمين ، حيث بلغت 83% من إجمالي رقم الأعمال .

• **2021** : سجلت القبولات الوطنية نموًا بنسبة 20%، حيث ارتفعت من 27.565 مليار دج في 2020 إلى 32.979 مليار دج في 2021، ممثلةً 83% من إجمالي رقم الأعمال .

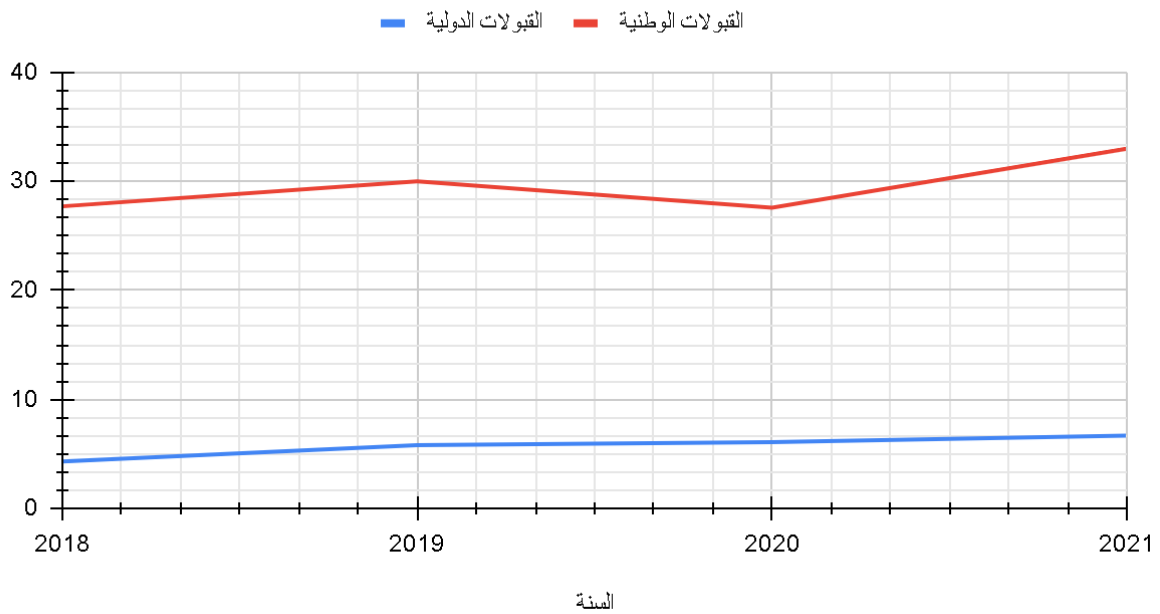
يعكس هذا التركيز على القبولات الوطنية التزام الشركة المركزية لإعادة التأمين بدعم السوق المحلي وتعزيز استقراره، خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية.

القبولات الدولية: توسع تدريجي في الأسواق الخارجية

- **2018** : بلغت القبولات الدولية 4.3 مليار دج، أي 13.65% من إجمالي رقم الأعمال .
- **2019** : ارتفعت القبولات الدولية إلى 5.8 مليار دج، أي 35% مقارنة بعام 2018 .
- **2020** : واصلت القبولات الدولية نموها، حيث بلغت 6.059 مليار دج .
- **2021** : بلغت القبولات الدولية 6.657 مليار دج، ممثلةً 17% من إجمالي رقم الأعمال .

الشكل رقم 07_ رسم بياني يوضح تطور الموافقات الوطنية والدولية

تطور الموافقات الوطنية و الدولية المتعلقة بعملية إعادة التأمين



يُظهر تحليل البيانات أن CCR تعتمد بشكل كبير على القبولات الوطنية، مما يعكس أهمية السوق المحلي في استراتيجيتها. ومع ذلك، فإن التوسع في القبولات الدولية يُعد خطوة استراتيجية نحو تنويع المخاطر وزيادة الإيرادات. يُوصى بأن تواصل CCR هذا التوازن بين السوقين المحلي والدولي، مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع شبكة العلاقات الدولية.

جدول رقم 07 _ يبين تطور معدل الاختراق التأمين

السنة	حجم أعمال التأمين (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	معدل الاختراق (%)
2018	137.7	19670	0.7
2019	144	20698	0.7
2020	137.5	17897	–
2021	144.7	18763	0.77

_ تحليل رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاختراق: (2018-2021)

أولاً: رقم أعمال التأمين

شهد رقم أعمال التأمين خلال الفترة المدروسة تقلبات ملحوظة. ففي سنة 2018، بلغ 137.7 مليار دينار جزائري، ثم ارتفع في 2019 إلى 144 مليار دينار، ما يعكس نمواً في نشاط قطاع التأمين. غير أن هذا الرقم عرف تراجعاً في سنة 2020، حيث انخفض إلى 137.5 مليار دينار، وهو ما يُحتمل أن يكون نتيجة لتداعيات أوسع أثرت على النشاط الاقتصادي والقدرة الشرائية للمستهلكين.

في سنة 2021، عرف رقم الأعمال تعافياً طفيفاً مسجلاً 144.7 مليار دينار، مما يشير إلى وجود قدر من المرونة والقدرة على التكيف داخل القطاع.

ثانيًا: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

اتسم الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر بالتقلبات، وهو ما يعكس حالة الاقتصاد الكلي في الجزائر. فقد ارتفع من 19,670 مليار دينار في 2018 إلى 20,698 مليار دينار في 2019، ما يدل على مرحلة توسع اقتصادي.

لكن في 2020، شهد الناتج المحلي انخفاضًا كبيرًا ليصل إلى 17,897 مليار دينار، متأثرًا على الأرجح بالأزمات الاقتصادية العالمية والعوامل الداخلية المؤثرة على الاقتصاد الوطني. وفي 2021، سجل الناتج المحلي تحسنًا طفيفًا ببلوغه 18,763 مليار دينار، مما يدل على بداية مسار التعافي التدريجي.

ثالثًا: معدل اختراق التأمين (Penetration Rate)

ظل معدل اختراق التأمين منخفضًا نسبيًا طوال الفترة، مما يشير إلى أن مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، رغم وجودها، ما زالت محدودة.

فقد حافظ هذا المعدل على استقراره عند 0.7% في سنتي 2018 و2019، ما يدل على توازن نسبي بين نمو قطاع التأمين والنمو الاقتصادي العام في تلك الفترة. ولا تتوفر معطيات حول هذا المعدل لسنة 2020، ما يصعب من تحليل الأثر المباشر للركود الاقتصادي على أداء قطاع التأمين.

لكن في 2021، ارتفع معدل الاختراق قليلًا إلى 0.77%، ما قد يُشير إلى تحسن طفيف في مساهمة القطاع في الناتج المحلي، وربما يعكس تعافيًا أسرع نسبيًا لقطاع التأمين مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد.

تُظهر المؤشرات أن أداء قطاع التأمين، كما يتجلى في رقم الأعمال، مرتبط بشكل وثيق بالاتجاهات الاقتصادية العامة الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يدل على حساسية القطاع تجاه الوضع الاقتصادي العام.

ورغم هذه العلاقة، ظل معدل الاختراق دون 1% طيلة السنوات المدروسة، ما يدل على أن مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري ما تزال متواضعة، وهو ما يعكس وجود هامش كبير للتطوير والتوسع.

أما الارتفاع الطفيف في معدل الاختراق عام 2021، فيمكن اعتباره مؤشرًا إيجابيًا، غير أن تأكيده كاتجاه مستدام يتطلب بيانات إضافية في السنوات اللاحقة. وتُعد عوامل مثل وعي المستهلك، الإطار التنظيمي، تطوير منتجات تأمينية جديدة، واستقرار الاقتصاد الكلي، من بين العوامل الحاسمة التي تحدد مدى إسهام قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني.

الشركة	2018	2019	التغير (2019 vs 2018)	2020	التغير (2020 vs 2019)	2021	التغير (2021 vs 2020)
SAA	27 679 000 000	29 117 000 000	+5.2 %	27 041 000 000	-7.1 %	28 800 000 000	+6.5 %
CAAT	24 126 000 000	24 589 000 000	+1.92 %	24 751 000 000	+0.66 %	25 404 000 000	+2.64 %
CAAR	15 195 000 000	15 365 000 000	+1.12 %	14 866 000 000	-3.25 %	16 257 000 000	+9.36 %
CASH Assurances	9 499 000 000	12 676 000 000	+33.45 %	14 091 000 000	+11.16 %	16 097 000 000	+14.24 %
CNMA	14 025 000 000	14 312 000 000	+2.05 %	13 055 000 000	-8.78 %	12 643 000 000	-3.16 %
CIAR	10 099 000 000	9 866 000 000	-2.31 %	8 729 000 000	-11.52 %	8 652 000 000	-0.88 %
Salama Assurances	5 158 000 000	5 377 000 000	+4.25 %	4 558 000 000	-15.23 %	4 322 000 000	-5.18 %
Alliance Assurances	5 002 000 000	5 201 000 000	+3.98 %	4 728 000 000	-9.09 %	4 823 000 000	+2.01 %
Trust Algeria	3 547 000 000	4 040 000 000	+13.90 %	4 758 000 000	+17.77 %	6 060 000 000	+27.36 %
2A	3 849 000 000	3 877 000 000	+0.73 %	3 822 000 000	-1.42 %	3 842 000 000	+0.52 %
GAM	3 859 000 000	3 803 000 000	-1.45 %	3 290 000 000	-13.49 %	3 163 000 000	-3.86 %
AXA Ass. Algérie (Dom.)	2 967 000 000	2 616 000 000	-11.83 %	1 860 000 000	-28.90 %	1 632 000 000	-12.26 %
Cardif El- Djazair	2 604 000 000	2 742 000 000	+5.30 %	2 948 000 000	+7.51 %	3 217 000 000	+9.12 %

الشركة	2018	2019	التغير (2019 vs 2018)	2020	التغير (2020 vs 2019)	2021	التغير (2021 vs 2020)
AXA Ass. Algérie (Vie)	2 046 000 000	2 254 000 000	+10.17 %	1 908 000 000	-15.35 %	1 690 000 000	-11.43 %
SAPS	2 066 000 000	1 947 000 000	-5.76 %	1 500 000 000	-22.96 %	1 666 000 000	+11.07 %
Caarama Assurances	1 695 000 000	1 869 000 000	+10.27 %	1 557 000 000	-16.69 %	1 739 000 000	+11.69 %
Macir Vie	1 413 000 000	1 541 000 000	+9.06 %	846 000 000	-45.10 %	1 026 000 000	+21.28 %
TALA	1 119 000 000	1 117 000 000	-0.18 %	1 170 000 000	+4.74 %	1 386 000 000	+18.46 %
Le Mutualiste	482 000 000	467 000 000	-3.11 %	386 000 000	-17.34 %	386 000 000	0.00 %

نتائج تحليل الفرضيات :

أولاً: الفرضية العامة : "يساهم قطاع التأمين بشكل فعال في دفع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر".

تشير نتائج التحليل إلى أن قطاع التأمين في الجزائر قد شهد تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال، حيث تماشى مع التحولات الاقتصادية للدولة، بدءاً من مرحلة الاحتكار الحكومي وصولاً إلى مرحلة التحرير الجزئي للسوق. وقد تجلّى هذا الدور من خلال:

1. النمو المستمر في حجم النشاط التأميني، حيث ارتفع رقم أعمال التأمين المباشر من 137.7 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 144.7 مليار دينار في 2021، رغم التحديات الاقتصادية.

2. تنوع المنتجات التأمينية التي تغطي مخاطر متعددة (تأمين الأضرار، الأشخاص، البحري، الجوي)، مما ساهم في تعزيز الحماية الاقتصادية للأفراد والمؤسسات.

3. دعم الاستقرار المالي من خلال تعويض الأضرار، حيث بلغت التعويضات المدفوعة 72.5 مليار دينار في 2021.

ومع ذلك، فإن معدل اختراق التأمين ظل منخفضاً (0.77% في 2021)، مما يشير إلى أن تأثير القطاع على التنمية الاقتصادية لا يزال محدوداً نسبياً مقارنة بإمكاناته الكامنة.

ثانياً: الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى: "يساهم قطاع التأمين في توزيع الأعباء المالية الناتجة عن المخاطر بين الأفراد المعرضين لأخطار متشابهة".

أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث يُظهر النظام التأميني في الجزائر:

- تغطية واسعة للمخاطر عبر منتجات متخصصة (كالتأمين الإلزامي على السيارات، والتأمين الصحي، وتأمين المسؤولية المدنية).
- آلية تعويض فعالة، كما يتضح من ارتفاع قيمة المطالبات المسددة سنوياً (مثل 83.3 مليار دينار في 2019).
- توزيع المخاطر عبر تجميع أقساط عدد كبير من المؤمن لهم لمواجهة الخسائر الفردية، مما يقلل من العبء المالي على الأفراد.

الفرضية الفرعية الثانية: "تعتمد التنمية الاقتصادية على موارد متنوعة، أبرزها الادخار، عائدات الضرائب، والتمويل التضخمي."

ركزت الدراسة على دور قطاع التأمين مع التطرق بشكل مفصل إلى الموارد الأخرى المذكورة في الفرضية. وبالتالي، يمكن القول **بتحقق هذه الفرضية جزئياً** في إطار البيانات المتاحة، إذ إن التحليل اقتصر على مساهمة التأمين في الادخار والاستثمار دون مناقشة الضرائب.

الفرضية الفرعية الثالثة : "يشكل قطاع التأمين في الجزائر مصدراً تمويلياً مهماً من خلال استثمار مدخراته في مشاريع تنموية."

تدعم النتائج هذه الفرضية، حيث تبين أن:

- الشركات التأمينية (مثل CAAR و SAA و CAGEX) تستثمر أموالها في قطاعات حيوية كالزراعة والصناعة والصادرات.
- هناك شركات متخصصة (مثل SGCI) تمول القروض العقارية، مما يدعم البنية التحتية والسكن.
- بلغ إجمالي أقساط التأمين 144.7 مليار دينار في 2021، مما وفر سيولة مهمة للاقتصاد.

الإستنتاج والتوصيات

أكدت الدراسة تحقيق الفرضية العامة والفرضيتين الفرعيتين (1 و3)، بينما تم إثبات الفرضية الفرعية الثانية جزئياً بسبب عدم توفر بيانات كافية . ومع ذلك، فإن النتائج تشير إلى أن قطاع التأمين في الجزائر يلعب دوراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية، وإن كان محدوداً بسبب انخفاض معدل الاختراق.

التوصيات :

- زيادة الوعي التأميني لرفع معدل الاختراق.
 - تنويع المنتجات لتشمل فئات جديدة (مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة).
 - تعزيز الشفافية في بيانات الاستثمارات التأمينية لقياس تأثيرها الكمي على التنمية.
- هذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من الدراسات لربط أداء قطاع التأمين بمؤشرات التنمية الاقتصادية الشاملة.

خلاصة الفصل :

في خلاصة هذا الفصل يمكن القول أن قطاع التأمين في الجزائر شهد إصلاحات وتطورات مستمرة منذ الاستقلال، بهدف بناء نظام تأميني يواكب التوجهات الاقتصادية للبلاد. وقد مرّ هذا القطاع بمراحل مختلفة، بدءًا من الحقبة الاستعمارية وصولًا إلى التحرير التدريجي في التسعينيات، مما أدى إلى تنوع الشركات العاملة في السوق التأمينية وتعدد منتجات التأمين المعروضة. ويعكس هذا التطور سعي الدولة الجزائرية لتعزيز دور التأمين في دعم التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات مختلف القطاعات والأفراد .

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن قطاع التأمين في الجزائر يشكل ركيزة أساسية في البنية الاقتصادية والمالية للبلاد، حيث مرّ بتحوّلات عميقة عبر مراحل تاريخية مختلفة، بدءًا من الحقبة الاستعمارية مرورًا بمرحلة الاحتكار الحكومي، ووصولًا إلى مرحلة التحرير التدريجي للقطاع في التسعينيات وما بعدها. وقد شهد القطاع تطورات هيكلية وقانونية كبيرة، تماشيًا مع التوجهات الاقتصادية والسياسية للدولة، مما أتاح انفتاحًا تدريجيًا على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، مما زاد من تنوع الفاعلين في السوق بين شركات عمومية وخاصة وتعاضديات.

وعلى الرغم من تعدد المنتجات والخدمات التأمينية التي يقدمها القطاع، والتي تغطي مجالات واسعة مثل تأمين الممتلكات والمسؤولية، والتأمين على الأشخاص، والتأمينات البحرية والجوية، إلا أن مساهمته في الاقتصاد الوطني لا تزال متواضعة مقارنة بإمكاناته الحقيقية، كما يتضح من معدل اختراق التأمين المنخفض نسبيًا. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف الوعي التأميني لدى فئات كبيرة من المجتمع، بالإضافة إلى التحديات التنظيمية والمنافسة الشرسة بين الشركات، فضلًا عن الحاجة الملحة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة التي باتت تحدد مستقبل الصناعة التأمينية عالميًا.

ومع ذلك، فإن قطاع التأمين في الجزائر لا يزال يحمل في طياته فرصًا واعدة لتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، سواء من خلال توسيع قاعدة العملاء، أو تطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، أو تعبئة المدخرات المحلية لدعم الاستثمارات الكبرى. كما يمكن للقطاع أن يكون شريكًا فاعلًا في تحقيق التنمية المستدامة، عبر توفير الحماية المالية للأفراد والمؤسسات، وإدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، ودعم المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى ضمانات مالية قوية.

ولا شك أن الدور الذي تلعبه الدولة والجهات التنظيمية يبقى حاسمًا في تحديد ملامح مستقبل القطاع، إذ أن وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة وعادلة، إلى جانب تعزيز الشفافية وحماية

حقوق المؤمن لهم، سيسهم في تعزيز ثقة المستهلكين وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أن حملات التوعية بأهمية التأمين ودوره في تحقيق الاستقرار المالي ستعزز من ثقافة التأمين في المجتمع، مما سينعكس إيجابًا على نمو القطاع.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن قطاع التأمين الجزائري مقبل على مرحلة جديدة من التطور، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، والتوجه نحو الرقمنة والابتكار في الخدمات المالية. ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات، يتوجب على جميع الأطراف المعنية — من حكومة وشركات تأمين ومؤسسات تنظيمية — العمل بتنسيق وتعاون لبناء قطاع تأمين قوي، يسهم في دعم الاقتصاد الوطني ويواكب التطورات العالمية، مما سيمكن الجزائر من تحقيق أهدافها التنموية الطموحة في إطار اقتصاد متنوع ومستدام.

وفي الختام، يمكن التأكيد على أن تطوير قطاع التأمين ليس خيارًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لتعزيز المرونة الاقتصادية وحفز النمو الشامل، مما يجعل منه قطاعًا حيويًا لا غنى عنه في مسيرة التنمية الوطنية.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- مختار الهانس. ابراهيم عبد النبي حمودة. مقدمة مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق. الدار الجامعية، مصر. 2000.
- معراج جديدي ، محاضرات في قانون التأمين الجزائري - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2005.
- محمد حسن قاسم. محاضرات عقد التأمين. الدار الجامعية للطباعة و النشر. لبنان. د.ت.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، " إدارة الخطر والتأمين"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، " مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- رمضان أبو السعد، أصول التأمين ، دار المعارف - مصر ، 1990.
- نوال أقاسم. دور نشاط التأمين التنمية الاقتصادية دراسة لحالة قطاع التأمين في الجزائر . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و بنوك. جامعة الجزائر. 2001.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى. ادارة الخطر و التأمين. ط1. دار الحامة للنشر و التوزيع. الأردن. 2007.
- زيد منير عبوي. ادارة التامين و المخاطر. ط1. دار كنوز المعرفة. الأردن. 2006.
- أحمد محمد لطفي أحمد. نظرية التأمين المشكلات العملية و الحلول الاسلامية . ط1. دار الفكر الجامعي. مصر. 2006.
- مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- نبيل مختار، إعادة التأمين، دار الفكر العربي ، الإسكندرية، مصر، 2005.
- مصطفى الزرقا، نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه، ط4، مؤسسة الرسالة، الأردن، ب.ت.
- هيكمل عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، دار عريب، بيروت، لبنان، 1987.
- علي المشاقبة و آخرون، إدارة الشحن والتأمين، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
- أنو طلبة، العقود الصغيرة عقد التأمين-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.
- زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- محمد حسين منصور ، أحكام التأمين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- احمد محمد لطفي احمد، نظرية التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- مصطفى محمد الجمال، أصول التأمين (عقد الضمان)، ط 1، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 1999.

- رمضان أبو السعود، أصول التأمين، ط 2، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- مصطفى محمد جمال، أصول التأمين (عقد الضمان)، ط 1، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، ط 1، جامعة الملك فيصل، السعودية، 2012.
- محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998.
- ديفيد بلاند، التأمين: الأسس والممارسة، ترجمة: حسين يوسف العجمي، ط 1، معهد البحرين للدراسات المالية، البحرين، 1998.
- عيد احمد أبوبكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- عبد الله الجزيري ، محمد نجيب أرسلان ، المنشآت المالية ، مكتب عين الشمس ، القاهرة ، مصر ، 1989 م .
- عبد العزيز فهمي هيكل ، مبادئ التأمين ، الدار الجامعية بيروت ، لبنان ، 1985 م.
- صبحي تادرس قريصة، "مذكرات في التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007.
- حنان سليمي، "الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2009—2010.
- عبد العزيز عجيبة، إيمان ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2005.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة للتنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- كمال بكري، "مبادئ الاقتصاد"، الدار الجامعية، بيروت، 2011،
- محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية. مصر. 2004.
- الطاهر سهود. التنمية و التخلف في فكر مالك بن نبي. ط1. دار الهادي لبنان. 2006.
- موسى سعادوي. دور الخصوصية التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر - . أطروحة دكتوراة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الجزائر. 2007.
- الحسن ولد محمد ، مصادر التمويل الخارجي للتنمية الدول النامية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الجزائر. 2006.
- تقرير التنمية البشرية 2010. من الموقع <http://hdr.undp.org>.

-
- مدحت القرشي. التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، دار وائل للنشر - الأردن.
 - محاضرات الأستاذ بوجمعة. مقياس التأمين. السنة الثانية علوم اقتصادية تخصص نقود، مالية و بنوك. 2007.
 - أحمد شكري الحكيم. التأمين و اعادة التأمين، اقتصاديات الدول النامية. مكتبة الأنجلو المصرية. مصر. 2016.
 - عرفات تقي الحسني. التمويل الدولي. ط 2 ، دار مجدلوي للنشر ،الأردن. 2002.
 - محمد زكي شافعي. مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النصر العربية. لبنان. د ت.
 - بري ابن سيناء ، حفوطة محمد ، قادير الزهرة ، دور التأمينات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية 2013—2018 ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2021.
 - بونشادة نوال، استراتيجيات الأعمال في شركات التأمين الجزائرية في ظل انفتاح سوق التأمين بالجزائر ، جامعة سطيف 1 - فرحات عباس .
 - مصعب بالي ،مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية و بنوك و تأمينات جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017-2018.
 - الدكتور حمليل صالح، التأمينات البرية الالزامية وجزاء الاخلال بها على ضوء الامر رقم 07-95 ، العدد 2 ،قسم الحقوق، جامعة أدرار.
 - وهالي إهام، قريد أيمن، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، جامعة المسيلة، 2022 .

المراجع الأجنبية :

- Chantal Russo. De l'assurance de responsabilité à l'assurance directe. Dalloz. France. 2001.
 - Messaoude Boualem Tafiani, Les assurances en Algérie étude pour meilleure contribution à la stratégie de développement, office des publications universitaires, Algérie, 1997,
 - Picard Maurice et Besson André. Les assurances terrestres en droit français. Tomel. édition. Librairie générale de droit et jurisprudence. France. 1975.
 - Activité des Assurances en Algérie 2018, Direction Générale du Trésor – Direction Des Assurances, Ministère des Finances. Algérie.
 - Activité des Assurances en Algérie 2019, Direction Générale du Trésor – Direction Des Assurances, Ministère des Finances. Algérie.
 - Activité des Assurances en Algérie 202, Direction Générale du Trésor – Direction Des Assurances, Ministère des Finances. Algérie.
 - Activité des Assurances en Algérie 2021, Direction Générale du Trésor – Direction Des Assurances, Ministère des Finances. Algérie.
-

المواقع الإلكترونية

- الموقع الإلكتروني للشركة الوطنية التأمين. www.saa.dz
- الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتأمين اعادة التأمين. www.caar.dz:
- الموقع الإلكتروني للشركة تأمين المحروقات. www.cash.dz:
- الموقع الإلكتروني لشركة تراست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين، www.trust-assurances.dz
- الموقع الإلكتروني للجزائرية للتأمينات ، www.2a.dz
- الموقع الإلكتروني للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، www.laciar.dz
- الموقع الإلكتروني لشركة أليانس للتأمين، www.allianceassurance.com.dz
- الموقع الإلكتروني للشركة العامة المتوسطة، www.gam.dz
- الموقع الإلكتروني لشركة كرامة للتأمينات www.carama.dz
- الموقع الإلكتروني لشركة مصير للحياة www.macirviedz.
- الموقع الإلكتروني للتعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة <http://www.maates.dz>
- الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي <http://www.cnma.dz>
- الموقع الإلكتروني للشركة المركزية لإعادة التأمين <http://www.ccrdz.com>
- الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات <http://www.cagex.dz>
- الموقع الإلكتروني لشركة ضمان القرض العقاري <http://www.ccrdz.com>

الجرائد الرسمية والقوانين

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بالتأمينات، الجزائر، 1995، ص 09-10.
- أمر رقم 95 — 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات (الجريدة الرسمية العدد 13 المؤرخ في 08/03/1995).
- قانون رقم 06—04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالتأمينات (الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخ في 12/03/2006).